

Distr.: General
17 April 2023
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف



الاجتماع الثالث والثلاثون

نيويورك، من 12 إلى 16 حزيران/يونيه 2023

البند 11 (ب) من جدول الأعمال المؤقت *

النظر في المسائل الإدارية والمتعلقة بميزانية المحكمة

الدولية لقانون البحار: تقرير مراجع الحسابات الخارجي

عن الفترة المالية 2022

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الفترة المالية 2022، المشفوع بالبيانات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(مقدم من المحكمة)

1 - قامت شركة BDO AG Wirtschaftsprüfungsgesellschaft (المشار إليها فيما بعد باسم "مراجع الحسابات") بمراجعة البيانات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار عن الفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 في تشرين الأول/أكتوبر 2022 وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023، وقدمت تقريرها في 15 شباط/فبراير 2023 (انظر المرفق). وأجرى مراجع الحسابات أيضا مراجعة لبعض جوانب الإجراءات التشغيلية للمحكمة، على نحو ما أشير إليه في رسالة التعاقد المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، والموقعة من رئيسة قلم المحكمة.

2 - ويلاحظ من التقرير أن مراجع الحسابات رأى أن البيانات المالية المرفقة، استنادا إلى المعرفة المكتسبة لدى مراجعة الحسابات، تقدم رؤية حقيقية ووافية عن أصول المحكمة والتزاماتها ومركزها المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وعن أدائها المالي في خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

3 - وتنص المادة 12-8 من النظام المالي على أن "تفحص المحكمة البيانات المالية وتقارير مراجعة الحسابات وتحيلها إلى اجتماع الدول الأطراف مع ما تراه ملائما من ملاحظات عليها".



المرفق

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الفترة المالية 2022، المشفوع بالبيانات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

المحتويات

الصفحة

3	أولاً - الالتزام بتدقيق الحسابات
3	ثانياً - تقرير مراجع الحسابات المستقل
5	ثالثاً - موضوع المراجعة
6	رابعاً - طابع المراجعة ونطاقها
8	خامساً - التفسيرات المتعلقة بالمحاسبة
9	سادساً - النتائج المستخلصة من توسيع نطاق الالتزام بتدقيق الحسابات
10	سابعاً - البيان الختامي وتوقيع مراجعي الحسابات

التذييل

11	الأول - البيانات المالية للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
11	بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
13	بيان الأداء المالي للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
14	بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
15	بيان التدفقات النقدية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
16	بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
18	ملاحظات على البيانات المالية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
38	الثاني - حالة الاشتراكات المقدمة إلى المحكمة الدولية لقانون البحار في الفترة من 1996 إلى 2022، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
46	الثالث - تقارير الأداء عن المَنَح المقدمة إلى المحكمة الدولية لقانون البحار
46	ألف - منحة مؤسسة نيبون للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
47	باء - الصندوق الاستئماني لقانون البحار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
48	جيم - الصندوق الاستئماني لجمهورية كوريا للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
49	الرابع - إجراءات مراجعة الحسابات ونتائج نطاق مراجعة الحسابات الإضافية

ملاحظة: قد تنشأ فروق نتيجة لطرح الكسور من المبالغ والنسب المئوية.

أولا - الالتزام بتدقيق الحسابات

في الاجتماع الثلاثين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، جرى في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020 تعييننا مراجعا لحسابات المحكمة الدولية لقانون البحار، في هامبورغ، للفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وعقب ذلك، كلفنا رئيسة قلم المحكمة بمراجعة البيانات المالية للمحكمة عن الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وفقا للفقرة 317 وما يليها من القانون التجاري الألماني، باستثناء إصدار النسخة الأصلية من رأي الضمان باللغة الإنكليزية، وللمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ووفقا للفقرة 321 (4) (أ) من القانون التجاري الألماني، نؤكد أننا نقيدها بشروط الاستقلالية السارية أثناء مراجعة البيانات المالية.

وهذا التقرير مخصص للمحكمة حصرا.

ويخضع أداؤنا للمهمة المكلفين بها ولمسؤولياتنا - تجاه أطراف ثالثة أيضا - للشروط والأحكام الخاصة لمراجع الحسابات وللشروط العامة لتعيين مراجعي الحسابات العموميين الألمان وشركات مراجعة الحسابات العمومية الألمانية، بصيغتها المعدلة في 1 كانون الثاني/يناير 2017 (انظر الوثيقة [SPLOS/30/3](#)، المرفق الأول، التنزييلان الثاني والثالث).

ثانيا - تقرير مراجع الحسابات المستقل

أدرجنا في هذا التقرير البيانات المالية المرفقة الخاصة بالمحكمة الدولية لقانون البحار في هامبورغ للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر التنزييل الأول). وهي تشمل بيان الأداء المالي (البيان الثاني)، وبيان المركز المالي (البيان الأول)، وبيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية (البيان الثالث)، وبيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)، والملاحظات على البيانات المالية، في النسخة التي تم بشأنها توقيع الرأي غير المشفوع بتحفظ وإصداره في لوبيك في 15 شباط/فبراير 2023.

إلى المحكمة الدولية لقانون البحار

راجعنا البيانات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار، بهامبورغ، للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وهي تشمل بيان الأداء المالي، وبيان المركز المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، والملاحظات على البيانات المالية، بما في ذلك موجز للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من المذكرات التوضيحية.

رأي مراجع الحسابات

في رأينا، واستنادا إلى المعرفة المكتسبة لدى مراجعة الحسابات، تقدم البيانات المالية المرفقة رؤية حقيقية ووافية عن أصول المحكمة والتزاماتها ومركزها المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وعن

أدائها المالي في خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

ووفقا للجملة الأولى من الفقرة 322 (3) من القانون التجاري الألماني، نعلن أن مراجعة الحسابات التي أجريتها لم تسفر عن أي تحفظات فيما يخص الامتثال القانوني للبيانات المالية الموحدة.

أساس رأي مراجعة الحسابات

اضطلعنا بمراجعة البيانات المالية وفقا للفقرة 317 من القانون التجاري الألماني، باستثناء إصدار النسخة الأصلية من رأي الضمان باللغة الإنكليزية، وطبقا للمعايير الألمانية المتعارف عليها عموماً المتعلقة بإعداد تقارير عن مراجعة البيانات المالية، التي أصدرها معهد مراجعي الحسابات العموميين في ألمانيا. وترد في الفرع ذي الصلة أدناه كذلك المسؤوليات التي تقع على عاتقنا بموجب تلك المتطلبات والمبادئ. ونحن مستقلون عن المحكمة، وفقا لمقتضيات القانون المهني الألماني، وقد أوفينا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى الخاصة بألمانيا وفقا لتلك المقتضيات. ونعتقد أن الأدلة التي استقيناها من مراجعة الحسابات كافية ومناسبة لأن تشكل أساسا نقيم عليه آراءنا بصفتنا مراجعين للبيانات المالية.

مسؤوليات رئيسة قلم المحكمة المتعلقة بالبيانات المالية

تتولى رئيسة القلم المسؤولية عن إعداد البيانات المالية التي تمتثل، من جميع النواحي المادية، للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقدم رؤية حقيقية ووافية عن أصول المحكمة والتزاماتها ومركزها المالي وأدائها المالي. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى رئيسة القلم المسؤولية عن الرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أم الخطأ.

وتتولى رئيسة القلم، لدى إعداد البيانات المالية، المسؤولية عن تقييم قدرة المحكمة على الاستمرار باعتبارها مؤسسة عاملة. وتتولى رئيسة القلم أيضا المسؤولية عن الكشف، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة باستمرارية الأعمال وعن الإبلاغ المالي عن المحاسبة القائمة على أساس استمرارية الأعمال، شريطة ألا تتعارض مع أي ظروف فعلية أو قانونية.

مسؤوليات مراجع الحسابات المتعلقة بالبيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التأكد بدرجة معقولة من أن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت هذه الأخطاء ناتجة عن غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير مراجعة حسابات يشمل رأينا باعتبارنا مراجعا للحسابات.

والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكد، ولكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق التي تحصل طبقا للمعايير الألمانية المتعارف عليها عموماً المتعلقة بإعداد تقارير مراجعة البيانات المالية، التي أصدرها معهد مراجعي الحسابات العموميين في ألمانيا عن وجود أخطاء جوهرية دائما. وقد تتجم الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع على نحو معقول أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

ونتلقى بالحكمة المهنية ونتبع منهجاً يقوم على الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونحن نضطلع أيضاً بالأنشطة التالية:

- تحديد وتقييم مخاطر ورود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، سواء بسبب الغش أو الخطأ؛ وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات التي تستجيب لتلك المخاطر؛ والحصول على أدلة مراجعة حسابات تكون كافية ومناسبة لتوفير أساس نبني عليه آراءنا باعتبارنا مراجعاً للحسابات. واحتمال عدم الكشف عن خطأ جوهري ناجم عن غش يفوق احتمال عدم الكشف عن خطأ جوهري ناجم عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إسقاط متعمد أو تقديم بيانات كاذبة أو التفاف على ضوابط الرقابة الداخلية.
 - فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية مراجعة البيانات المالية من أجل وضع إجراءات لمراجعة الحسابات تكون ملائمة للظروف السائدة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مراجعة الحسابات بشأن فعالية نظام المحكمة هذا.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية التي تستخدمها رئيسة قلم المحكمة ومدى معقولية التقديرات التي تقدمها والإقرارات ذات الصلة.
 - البت في مدى ملاءمة استخدام رئيسة قلم المحكمة للمحاسبة القائمة على أساس استمرارية الأعمال وما إذا كان هناك، استناداً إلى الأدلة المستمدة من مراجعة الحسابات، عدم يقين جوهري متصل بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة المحكمة على الاستمرار باعتبارها مؤسسة عاملة. فإذا خلصنا إلى وجود شك مادي، يتعين علينا استعراض الاهتمام في تقريرنا عن مراجعة الحسابات إلى الإقرارات المتصلة بذلك في البيانات المالية، أو يتعين علينا، إذا كانت هذه الإقرارات غير كافية، تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى الأدلة المستقاة من مراجعة الحسابات حتى تاريخ تقريرنا. بيد أنه من الممكن أن تُقضي أحداث أو ظروف مقبلة إلى توقف المحكمة عن الاستمرار باعتبارها مؤسسة عاملة.
 - تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومضمونها، بما في ذلك الإقرارات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعرض المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تقدم رؤية حقيقية وصرحة لأصول المحكمة الدولية لقانون البحار والتزاماتها ومركزها المالي ولأدائها المالي امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- ونحن على تواصل مع المكلفين بتنظيم البيانات المالية بخصوص جملة مسائل منها النطاق والتوقيت المقرر لمراجعة الحسابات والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقف عليها أثناء مراجعتنا للحسابات.

ثالثاً - موضوع المراجعة

كانت البيانات المحاسبية والمالية هي مواضيع مراجعتنا للحسابات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، والتي تتألف من بيان الأداء المالي، وبيان المركز المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية والملاحظات على البيانات المالية، وقد أعدت هذه البيانات طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وجرى توسيع نطاق المراجعة فيما يتعلق بفحص جوانب معينة من إجراءات التشغيل للفترة المالية من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بناء على طلب المحكمة. وشمل نطاق المراجعة الموسع ما يلي:

- (أ) ما إذا كانت النفقات المتكبدة خلال الفترة المالية مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- (ب) ما إذا كانت النفقات المتكبدة قد أذن بها الطرف المعين لذلك الغرض على النحو الواجب في لائحة المحكمة أو في النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة؛
- (ج) ما إذا كان الموظفون والأشخاص الذين يتقاضون أجورهم من المحكمة قد جرى تعيينهم أو التعاقد معهم وفقا للطريقة المنصوص عليها في لائحة المحكمة أو في النظامين الإداري والأساسي لموظفي المحكمة؛
- (د) ما إذا اشترت السلع والخدمات وفقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة وللمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- (هـ) ما إذا كانت السلع والخدمات التي اشترت تتماشى مع الميزانية المعتمدة ومسجلة حسب الأصول وغير زائدة عن الحاجة بالنظر إلى ظروف المحكمة ومهامها؛
- (و) ما إذا كانت المنح المقدمة إلى المحكمة من مؤسسة نيون والصندوق الاستئماني لقانون البحار والصندوق الاستئماني لجمهورية كوريا، والمودعة في حسابات استئمانية منفصلة، تُدار وفقا لمذكرات التقايم والاختصاصات ذات الصلة.

رابعاً - طابع المراجعة ونطاقها

فيما يتعلق بطابع المشاركة المنجزة ونطاقها، نشير إلى الوصف العام لأساس رأي مراجعي الحسابات ومسؤوليات مراجع الحسابات فيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية في الأقسام ذات الصلة من تقرير مراجع الحسابات، وهو ما يرد في الفرع الثاني من هذا التقرير. وفي هذا الصدد، نقدم المزيد من الإيضاحات في الفقرات التالية.

نهج مراجعة الحسابات القائم على المخاطر

يستند نهجنا في المراجعة القائم على المخاطر والمتوافق أيضا مع المعايير الدولية للمراجعة، إلى وضع استراتيجية لمراجعة الحسابات. ومن ثم فإن تحليل المخاطر الذي يقتضيه ذلك يستند إلى تقييم مركز المحكمة، ومخاطر بيئة الأعمال، ونظام الضوابط الداخلية المحاسبي للمحكمة.

ولدى تقييم المخاطر المتصلة بورود أخطاء جوهرية في البيانات المالية، قمنا بتحديد وتقييم المخاطر على مستوى البيانات المالية وعلى مستوى التأكيدات، على حد سواء. وعلاوة على ذلك، صنفنا هذه المخاطر تحت أنواع مختلفة من المخاطر، فأبرزنا المخاطر الكبيرة التي تتطلب اهتماما خاصا أثناء المراجعة، والمخاطر التي لا توفر الإجراءات الموضوعية وحدها دليلاً مناسباً وكافياً بشأنها لأغراض

المراجعة. وحسب التعريف الوارد في معايير المراجعة، تشمل المخاطر الكبيرة أيضا خطر تجاوز الإدارة للضوابط، وخطر الغش عند قيد الإيرادات.

وعلى أساس تحليلنا للمخاطر، قمنا بتحديد مجالات المراجعة والمعايير ذات الصلة (تأكيدات البيانات المالية)، وكذلك المجالات الرئيسية لمراجعة الحسابات، ووضعنا برامج للمراجعة. ويرد تفصيل الطابع المتعلق بمختلف إجراءات المراجعة ونطاقها في خطة مراجعة الحسابات.

وشملت إجراءات المراجعة لأغراض الحصول على أدلة المراجعة اختبارات التصميم، والإجراءات التحليلية الموضوعية، وفحوص التفاصيل (مثال: إجراءات موضوعية أخرى) لمجالات المراجعة المختارة. ومن ثم أخذت في الاعتبار الجوانب المتعلقة بالأهمية النسبية.

وصف عملية مراجعة الحسابات

قمنا بتصنيف فرعي لعملية مراجعة الحسابات إلى مراحل رئيسية، بدءا من الاستحواذ، وقبل الالتزامات، وانتهاء بإغلاق الالتزامات وحفظ الوثائق. ويظهر الجدول أدناه تلك المراحل الرئيسية.

الخطوة 1	الخطوة 2	الخطوة 3	الخطوة 4
تعريف الموضوع وقبول تقييم المخاطر ووضع الالتزامات	استراتيجية مراجعة الحسابات	الحصول على أدلة مراجعة الحسابات	إنجاز مراجعة الحسابات وإعداد التقارير
<ul style="list-style-type: none"> • اتخاذ قرار بشأن قبول/ استمرار الالتزامات، بما في ذلك تقييم الاستقلالية 	<ul style="list-style-type: none"> • الحصول على فهم لأداء المجموعة وسير الأعمال 	<ul style="list-style-type: none"> • تنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات لمعالجة المخاطر 	<ul style="list-style-type: none"> • تكوين رأي عام على أساس نتائج مراجعة الحسابات
<ul style="list-style-type: none"> • تنسيق نوع ونطاق الالتزامات، بما في ذلك تحديد النقاط الرئيسية الإضافية لمراجعة الحسابات 	<ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المتعلق بالمحاسبة 	<ul style="list-style-type: none"> • تقييم مدى وجاهة وموثوقية أدلة مراجعة الحسابات 	<ul style="list-style-type: none"> • الإبلاغ عن نتائج مراجعة الحسابات
<ul style="list-style-type: none"> • التصرف في الموارد المهنية اللازمة لمراعاة المبادئ المهنية 	<ul style="list-style-type: none"> • الكشف عن مخاطر ورود أخطاء جوهرية 		
<ul style="list-style-type: none"> • وضع وتعريف الاستراتيجية الموجهة نحو المخاطر وخطة مراجعة الحسابات 			

تأخذ المراحل الرئيسية في الاعتبار المعايير الألمانية المتعارف عليها عموماً المتعلقة بإعداد تقارير عن مراجعة البيانات المالية، التي أصدرها معهد مراجعي الحسابات العموميين في ألمانيا. ووفقاً لذلك، قمنا مبدئياً بإجراء مراجعة لمدى ملاءمة نظام الرقابة الداخلية المتعلق بالمحاسبة في المحكمة (تقييم التصميم). واستناداً إلى المعرفة التي اكتسبناها من دراسة تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية المتصلة بالمحاسبة

فيما يتعلق بتقييم مخاطر ورود أخطاء جوهرية، قمنا بتعريف وتحديد طابع ونطاق وتوقيت فحوص الضوابط، وإجراءات المراجعة التحليلية، وفحوص التفاصيل، إن اقتضى الحال، التي يتعين إجراؤها لأغراض محددة في سياق مراجعة الحسابات.

وقد أجريت جميع إجراءات مراجعة الحسابات باستخدام عينة من عناصر مختارة على وجه التحديد أو لأغراض التمثيل. وقد اختيرت كل عينة استناداً إلى المعرفة التي اكتسبناها من تقييم نظام الرقابة الداخلية المتصل بالمحاسبة، وإلى فهمنا لطابع المعاملات ونطاقها.

وكانت مجالات المراجعة الرئيسية موضوع تركيزنا كما يلي:

- مراجعة عملية إقفال الإبلاغ المالي
- تصميم وتنفيذ وفعالية الرقابة الداخلية في العمليات المتعلقة بالاشتراكات والنفقات
- الاشتراكات المستحقة القبض من الدول الأطراف
- الاشتراكات المحصلة مقدماً
- النفقات الرئيسية

وبالنسبة لفحص التفاصيل، حصلنا من مصارف المحكمة على تأكيدات أو بيانات تتعلق بأرصدها في هذه المصارف.

وأجرينا المراجعة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 (مراجعة مرحلية) وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023، وأغلقت في 15 شباط/فبراير 2023.

وفي ختام عملية المراجعة، قدمت لنا رئيسة قلم المحكمة خطاب تمثيل مؤرخ 15 شباط/فبراير 2023، أكدت فيه رئيسة القلم اكتمال جميع التفسيرات والأدلة المتاحة لنا، وكذلك البيانات المحاسبية والمالية. وقد زدتنا رئيسة القلم بجميع التفسيرات والأدلة المطلوبة.

خامساً - التفسيرات المتعلقة بالمحاسبة

معايير المحاسبة

أرفقت بهذا التقرير البيانات المالية للفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 التي قمنا بمراجعتها (انظر التذييل الأول). ونرى، استناداً إلى نتائج مراجعتنا للحسابات، أنها تمتثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وقد استُمد بيان الأداء المالي، وبيان المركز المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية، حسب الأصول من مسك الدفاتر والوثائق التي استندت إليها المراجعة. ورُجِّلَت أرقام كشوف الميزانية الافتتاحية حسب الأصول من البيانات المالية للسنة السابقة. وجرى التقيد باللوائح السارية بالنسبة إلى المحكمة فيما يتعلق بمسائل القيد والعرض والقياس. وتشتمل الملاحظات المتعلقة بالبيانات المالية على جميع الإقرارات والإيضاحات اللازمة، فضلاً عن المعلومات الإضافية المطلوبة.

أسس القياس الجوهرية

تتضمن الملاحظات على البيانات المالية (انظر التذييل الأول) وصفا للسياسات المحاسبية وطرائق القياس

واستنادا إلى الفحص الذي قمنا به، ثبت لنا أن المبادئ المحاسبية التي استخدمتها المحكمة قد طبقت وفق أسس تتماشى مع الأسس المعمول بها في الفترة المالية السابقة.

وقد سلطنا الضوء، في النقاط المترتبة التالية، على سياسات القيد والقياس المطبقة بالتفصيل التي نرى أنها جوهرية:

- تبلغ أصول المحكمة 49 227 287 يورو من الممتلكات والمنشآت والمعدات. وبموجب الاتفاق المبرم بين المحكمة وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن شغل واستخدام مباني المحكمة الدولية لقانون البحار في مدينة هامبورغ الهانزية الحرة، وافقت الحكومة الألمانية على نقل المبنى إلى المحكمة بصفة دائمة، بدون إيجار، مع الحق في شغله واستخدامه، اعتبارا من 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2000. وتمت رسملة المبنى (بما في ذلك المبنى الرئيسي والفيللا ومقصورة الأمن ومنطقة موقف سيارات الزوار) وجميع أصوله في 1 كانون الثاني/يناير 2021، بعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة المشمولة بالتقرير. وسُجل استئجار المبنى كترتيب حقوق انتفاع متبرّع بها، وبالتالي تم قيده باعتباره عقد تأجير تمويلي وفقا للتوجيهات المؤسسية للأمم المتحدة المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتم حساب الرصيد الافتتاحي لأصول المبنى باستخدام القيم المحاسبية للمبنى في عام 2017، كما أحالها معهد العقارات الاتحادية الألماني إلى المحكمة.
- وبالنسبة لخطط الاستحقاقات المحددة، تُستخدم طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة لقياس الالتزامات والتكاليف. وتُنسب الاستحقاقات إلى فترات الخدمة بموجب صيغة الاستحقاقات الواردة في الخطة. والقيمة الحالية للالتزام بالاستحقاقات المحددة هي القيمة الحالية للمدفوعات المقبلة المتوقعة اللازمة لتسوية الالتزام الناتج عن خدمة الموظفين في الفترة الحالية والفترات السابقة. وتُحسب القيمة الحالية للالتزامات الناشئة عن خطط الاستحقاقات المحددة باستخدام افتراضات اكتوارية غير متحيزة ومنسجمة فيما بينهما. وتشمل استحقاقات الموظفين الأخرى طويلة الأجل استحقاقات نهاية الخدمة، بما في ذلك منح الإعادة إلى الوطن وبدلات الانتقال، ويتم قياسها باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة.

سادسا - النتائج المستخلصة من توسيع نطاق الالتزام بتدقيق الحسابات

لم تنشأ أي تحفظات نتيجة لقيامنا بفحص الإجراءات التشغيلية، بما فيها إدارة منحة مؤسسة نيبون والصندوق الاستئماني لقانون البحار والصندوق الاستئماني لجمهورية كوريا. ونشير إلى إجراءات وشروح مراجعة الحسابات التي قمنا في التذييل الرابع.

سابعا - البيان الختامي وتوقيع مراجعي الحسابات

نؤكد أننا قمنا بمراجعة البيانات المالية وفقا للوائح المعمول بها بشأن الاستقلالية.

ولقد قمنا بتجميع هذا التقرير عن مراجعة البيانات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار، هامبورغ، للسنة المالية من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، امتثالا للأنظمة القانونية والمعايير الألمانية المقبولة عموما للإبلاغ عن عمليات مراجعة البيانات المالية الواردة في النسخة الحالية من معيار التدقيق 450 الصادر عن معهد مراجعي الحسابات العموميين في ألمانيا.

ويرد تقرير مراجع الحسابات الذي أصدرناه في الفرع الثاني (أعلاه) من هذا التقرير.

لوبيك، في 15 شباط/فبراير 2023

شركة BDO AG لمراجعة الحسابات العمومية (BDO AG Wirtschaftsprüfungsgesellschaft)

(توقيع) (لوثي)

مراجع حسابات عمومي (Wirtschaftsprüfer)

(مراجع حسابات ألماني)

(توقيع) (فيسمان)

مراجع حسابات عمومي (Wirtschaftsprüfer)

(مراجع حسابات ألماني)

التذييل الأول

البيانات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار

بيان المركز المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بالبيرو)

31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021	ملاحظة	
الأصول			
الأصول المتداولة			
10 593 108	7 398 814	4	النقدية ومكافئات النقدية
—	4 000 000	5	الاستثمارات
1 284 209	1 420 386	6	الاشتراكات المقررة المستحقة القبض
231 592	286 755	7	سداد الضرائب المستحقة
79 446	180 441	8	الحسابات الأخرى المستحقة القبض
63 962	102 246	9	المصروفات المدفوعة مقدماً
12 252 317	13 388 642		مجموع الأصول المتداولة
الأصول غير المتداولة			
288 700	255 059	10	الممتلكات والمنشآت والمعدات
52 108 749	49 022 228	10	الممتلكات والمنشآت والمعدات - المبنى
52 397 449	49 277 287		مجموع الأصول غير المتداولة
64 649 766	62 665 929		مجموع الأصول
خصوم			
خصوم متداولة			
(136 275)	(92 359)	11	الحسابات المستحقة الدفع والاستحقاقات
(4 926 911)	(4 753 285)	12	الاشتراكات المحصلة مقدماً
(264 744)	(280 420)	13	الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
(1 214)	(44 954)	14	التزامات الفترة الحالية
(5 329 144)	(5 171 018)		مجموع الخصوم المتداولة
الخصوم غير المتداولة			
(25 356 998)	(21 842 855)	15	الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
(31 265)	(413 271)	16	إعادة الوفورات المسلمة من سنوات سابقة
(52 159 377)	(49 056 725)	17	الخصوم غير المتداولة الأخرى
(77 547 640)	(71 312 851)		مجموع الخصوم المتداولة
(82 876 784)	(76 483 869)		مجموع الخصوم

31 كانون الأول / 31 كانون الأول / ديسمبر 2021 ديسمبر 2022		ملاحظة	
			صافي الأصول/حقوق الملكية
(1 309 132)	(1 309 132)	18	صندوق رأس المال المتداول
(2 963 084)	14 327 856	19	(الفائض)/العجز للفترة السابقة
(1 057 320)	799 216	19	(الفائض)/العجز للفترة
23 556 554	–	19	العجز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
			حساب المراقبة
18 227 018	13 817 940		مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية
(64 649 766)	(62 665 929)		مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

بيان الأداء المالي للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(باليورو)

2021	2022	ملاحظة	
الإيرادات			
(12 077 500)	(12 077 500)	20	الاشتراكات المقررة (التدبير الثاني)
			الإيرادات الأخرى
(47 917)	–	21	الوفورات نتيجة لإلغاء التزامات الفترة السابقة
(13 634)	(28 733)	22	المكاسب الناجمة عن أسعار الصرف
(3 097 729)	(3 096 241)	23	إيرادات متنوعة
163 131	–		الإيرادات المتنوعة الناجمة عن الاعتماد الأول للأصول
–	(4 276)	24	إيرادات الاستثمار
(15 073 649)	(15 206 750)		مجموع الإيرادات
المصروفات			
8 720 515	8 504 601	25	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم
170 343	464 970	26	تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم
206 704	232 759	27	اللوازم والمواد الاستهلاكية
3 165 715	3 169 932	28	الاستهلاك والإهلاك
114 444	251 055	29	السفر
1 609 283	1 659 634	30	مصروفات التشغيل الأخرى
29 325	1 723 015	31	الخسائر الناجمة عن أسعار الصرف
14 016 329	16 005 966		مجموع المصروفات
(1 057 320)	799 216		(الفائض)/العجز للفترة
			(الفائض)/العجز الشامل الآخر
(241 597)	–		(الفائض)/العجز المتراكم – الأصول
23 556 554	–		تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 1 كانون الثاني/يناير 2021
22 257 637	799 216		مجموع الأداء المالي

بيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للفترة من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(بالورو)

2021	
1 309 132	صندوق رأس المال المتداول في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
2 114 141	(الفائض)/(العجز للفترة السابقة 2020)
607 346	(الفائض)/(العجز للفترة السابقة 2020)
4 030 619	صافي الأصول/حقوق الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
163 131	قيد الممتلكات والمنشآت والمعدات
55 193 722	قيد أصول المباني
(260 377)	قيد الخصوم المتداولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين
(23 459 308)	قيد الخصوم غير المتداولة المتعلقة باستحقاقات الموظفين
(55 193 722)	قيد الخصوم الأخرى غير المتداولة
(23 556 554)	تسويات الرصيد الافتتاحي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في صافي الأصول/حقوق الملكية
(19 525 935)	الرصيد الافتتاحي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في 1 كانون الثاني/يناير 2021
1 057 321	(الفائض)/(العجز للفترة المالية 2021)
241 597	الفائض المتراكم - الأصول
1 298 918	مجموع الحركة خلال السنة
(18 227 017)	مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021
2022	
(799 216)	(الفائض)/(العجز للفترة المالية 2022)
—	التغيرات في صافي الأصول
5 591 466	المكاسب الاكتوارية المتأتية من الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
(384 387)	إعادة الفائض النقدي للفترة 2020-2019
1 214	الفائض المتراكم - الأصول
4 409 077	مجموع الحركة خلال السنة
(13 817 940)	مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

بيان التدفقات النقدية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(باليورو)

2021	2022	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
1 057 320	(799 216)	الفائض/(العجز) للفترة (البيان الثاني)
3 165 715	3 169 932	الاستهلاك
334 230	(136 177)	(الزيادة) النقصان في الاشتراكات المستحقة القبض
(116 479)	(55 163)	(الزيادة) النقصان في سداد الضرائب المستحقة
(25 238)	(100 995)	(الزيادة) النقصان في الحسابات الأخرى المستحقة القبض
34 220	(38 284)	(الزيادة) النقصان في المصاريف المدفوعة مقدماً
55 877	(43 916)	الزيادة (النقصان) في الحسابات المستحقة الدفع
2 707 272	(173 626)	الزيادة (النقصان) في الاشتراكات المحصلة مقدماً
1 902 057	(3 498 467)	الزيادة(النقصان) في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين
(535 690)	43 740	الزيادة (النقصان) في التزامات الفترة الحالية
(3 034 345)	(3 102 652)	الزيادة(النقصان) في الحسابات والخصوم الأخرى
-	4 276	(الفوائد المقبوضة)
5 544 939	4 730 548-	صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار والتمويل
-	(4 276)	الفوائد المقبوضة
(206 312)	(49 768)	شراء الممتلكات والمنشآت والمعدات
(206 311)	(54 044)	صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار والتمويل
		التدفقات النقدية المتأتية من مصادر أخرى
241 597	5 208 293	الزيادة (النقصان) في الفائض المتراكم
(2 938 677)	382 006	الزيادة (النقصان) في الوفورات المسلمة من سنوات سابقة
(2 697 080)	5 590 299	صافي الزيادة (النقصان) في صافي الأصول/حقوق الملكية
7 951 562	10 593 108	النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات في بداية الفترة المالية
10 593 108	11 398 814	النقدية ومكافئات النقدية والاستثمارات في نهاية الفترة المالية

بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(باليورو)

		الميزانية المعتمدة		المصاريف لعام 2022		المصاريف لعام 2022		وجه الإنفاق		الجزء/الباب	
		لعام 2022		رصيد عام 2022		(الاستحقاقات)		المجموع			
1	ألف	2 406 100	2 484 621	(78 521)	(2 771)	2 481 850	1	النفقات المتكررة	1	2	
2	1	406 100	484 621	78 521	2 771	481 850	2	القضاة	1	2	
3	1-1	748 500	817 022	68 522	—	817 022	3	البدلات السنوية	1-1	3	
4	2-1	467 300	501 472	34 172	—	501 472	4	البدلات الخاصة	2-1	4	
5	3-1	149 400	154 587	5 187	—	154 587	5	السفر لحضور الجلسات	3-1	5	
6	4-1	40 900	11 540	29 360	(2 771)	8 769	6	التكاليف العامة	4-1	6	
7	2	984 600	1 066 315	(81 715)	278 336	1 344 651	7	نظام المعاشات التقاعدية للقضاة	2	7	
8	3	374 300	4 502 961	(128 661)	146 214	4 649 175	8	تكاليف الموظفين	3	8	
9	1-3	3 000 100	3 064 091	(63 991)	—	3 064 091	9	الوظائف الثابتة	1-3	9	
10	4-3	1 135 100	1 252 322	(117 222)	146 214	1 398 536	10	تكاليف الموظفين العامة	4-3	10	
11	5-3	12 500	11 132	1 368	—	11 132	11	العمل الإضافي	5-3	11	
12	6-3	124 350	129 669	(5 319)	—	129 669	12	الموظفون المؤقتون للاجتماعات	6-3	12	
13	7-3	58 950	19 009	39 941	—	19 009	13	المساعدة المؤقتة العامة	7-3	13	
14	8-3	43 300	26 738	16 562	—	26 738	14	التدريب	8-3	14	
15	4	6 700	7 215	(515)	—	7 215	15	بدل التمثيل	4	15	
16	5	92 500	59 296	33 204	—	59 296	16	السفر في مهام رسمية	5	16	
17	6	7 350	3 476	3 874	—	3 476	17	الضيافة	6	17	
18	7	1 702 850	1 652 676	50 174	(8 893)	1 643 783	18	نفقات التشغيل	7	18	
19	1-7	1 322 350	1 293 091	29 259	0	1 293 091	19	تعهد أماكن العمل (بما فيها الأمن)	1-7	19	
20	2-7	194 750	157 339	37 411	(12 132)	145 207	20	استئجار المعدات وصيانتها	2-7	20	
21	3-7	97 050	84 206	12 844	—	84 206	21	الاتصالات	3-7	21	
22	4-7	18 550	71 167	(52 617)	3 239	74 406	22	الخدمات والرسوم المتنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)	4-7	22	
23	5-7	62 800	39 423	23 377	—	39 423	23	اللوازم والمواد	5-7	23	

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة لعام 2022	المصاريف لعام 2022 (نفدا)	رصيد عام 2022	المصاريف لعام 2022 (الاستحقاقات)	المجموع
24	6-7	7 350	7 450	(100)	—	7 450
25	8	174 000	176 978	(2 978)	0	176 978
26	1-8	133 000	125 178	7 822	—	125 178
27	3-8	41 000	51 800	(10 800)	—	51 800
28						
29	باء					
30	9					
31	1-9	78 750	117 927	(39 177)	(49 769)	68 158
32						
33	جيم	2 250 350	678 439	1 571 911	0	678 439
34	12	1 636 700	356 731	1 279 969	0	356 731
35	1-12	1 261 700	241 758	1 019 942	—	241 758
36	2-12	165 800	77 801	87 999	—	77 801
37	3-12	209 200	37 172	172 028	—	37 172
38	13	613 650	321 708	291 942	0	321 708
39	1-13	588 650	316 292	272 358	—	316 292
40	2-13	25 000	5 416	19 584	—	5 416
41						
42	المجموع	12 077 500	10 749 904	1 327 596	365 888	11 113 021

الخسائر الناجمة عن أسعار الصرف 1 723 015

الاستهلاك 3 169 932

مجموع المصروفات 16 005 968

ملاحظات على البيانات المالية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

الملاحظة 1

بيان بأهداف المحكمة وأنشطتها

المحكمة الدولية لقانون البحار هيئة قضائية دولية أنشئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل تسوية المنازعات المتعلقة بتفسير أحكام الاتفاقية أو تطبيقها. وقد بدأت المحكمة أنشطتها في عام 1996. وباب المحكمة مفتوح أمام الدول الأطراف في الاتفاقية، وفي بعض الحالات، أمام كيانات أخرى غير الدول الأطراف (من قبيل المنظمات الدولية والأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين). ويشمل اختصاص المحكمة جميع المنازعات المعروضة عليها وفقاً لأحكام الاتفاقية. وهو يشمل أيضاً جميع المسائل المنصوص عليها تحديداً في أي اتفاق آخر يمنح الاختصاص للمحكمة. وتتألف المحكمة من 21 عضواً مستقلاً تنتخبهم الدول الأطراف في الاتفاقية. ويتولى مساعدتها قلم المحكمة وقوامه 38 موظفاً. ويقع مقر المحكمة في هامبورغ، ألمانيا، وتمول أنشطتها من الميزانية العادية، وتمول من مساهمات الدول الأطراف في الاتفاقية.

الملاحظة 2

أساس الإعداد

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير هي الثانية التي تُعد بالكامل وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد تطلب اعتماد هذه المعايير إدخال تغييرات على السياسات المحاسبية التي كانت المحكمة تطبقها سابقاً، بما في ذلك السياسات المحاسبية الجديدة التي تنطوي على تغييرات في الأصول والخصوم المعترف بها في بيان المركز المالي.

ووفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، تُعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتمشيا مع هذه المعايير، أعدت البيانات المالية على أساس استمرارية الأعمال، وطُبقت السياسات المحاسبية بصورة متسقة في إعدادها وعرضها. ووفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تتألف البيانات المالية التي تعرض بصورة وافية أصول المنظمة وخصومها وإيراداتها ومصروفاتها، مما يلي:

- (أ) بيان المركز المالي (البيان الأول)؛
- (ب) بيان الأداء المالي (البيان الثاني)؛
- (ج) بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية (البيان الثالث)؛
- (د) بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)؛
- (هـ) بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)؛
- (و) ملاحظات على البيانات المالية، تتضمن موجزاً للسياسات المحاسبية الهامة وملاحظات توضيحية أخرى.

تُقدم معلومات مقارنة لبيان الأداء المالي، وبيان التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية، وبيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

استمرارية الأعمال

يستند الجزم باستمرارية الأعمال إلى موافقة اجتماع الدول الأطراف على اعتمادات الميزانية للفترة 2023-2024 والاتجاه التاريخي الإيجابي المتمثل في تحصيل الاشتراكات المقررة خلال السنوات السابقة.

وهذه هي المجموعة الثانية من البيانات المالية المعدّة امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقبل 1 كانون الثاني/يناير 2021، كانت البيانات المالية تُعد باستخدام أسلوب محاسبي قائم على أساس نقدي معدّل.

الملاحظة 3

موجز للسياسات المحاسبية الهامة

في 12 حزيران/يونيه 2003، اعتمد الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف النظام المالي للمحكمة، وبدأ نفاذ هذا النظام في 1 كانون الثاني/يناير 2004، وطُبق على الفترة المالية 2005-2006 والفترات المالية اللاحقة (انظر الوثيقة SPLOS/100). وعملاً بالمادة 10-1 (أ) من النظام المالي، اعتمدت المحكمة قواعدها المالية في عام 2004. وأحاطت الدول الأطراف علماً بالقواعد المالية في اجتماعها الرابع عشر الذي عُقد في عام 2004. وبدأ نفاذ القواعد المالية في 1 كانون الثاني/يناير 2005.

وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2020، وافق الاجتماع الثلاثون للدول الأطراف على إدخال تعديلات على النظام المالي للمحكمة (انظر الوثيقة SPLOS/30/6). وطُبق النظام المالي المعدّل، الذي بدأ نفاذه في 1 كانون الثاني/يناير 2022، على الفترة المالية 2021 وسيُطبّق على الفترات المالية اللاحقة. وفي 24 حزيران/يونيه 2021، أقر الاجتماع الحادي والثلاثون للدول الأطراف التعديلات التي أدخلت على القواعد المالية للمحكمة (انظر الوثيقة SPLOS/31/5). وطُبقَت القواعد المعدلة، التي بدأ نفاذها في 1 كانون الثاني/يناير 2021، على الفترة المالية 2022 وستطبّق على الفترات المالية اللاحقة.

الفترة المالية

عملاً بالمادة 2-1 من النظام المالي، تتكون الفترة المالية من سنة تقويمية واحدة. وفي هذا التقرير، تمتد هذه الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

عملة الحسابات

عملاً بالمادة 11-2 من النظام المالي، تعرض حسابات المحكمة بقيم كاملة/مقربة باليورو.

المعاملات بالعملة الأجنبية

تحوّل المعاملات المنجزة بدولارات الولايات المتحدة إلى اليورو على أساس سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة، باستثناء الأنصبة المقررة المسددة بدولارات الولايات المتحدة. ولتحويل الأنصبة المسددة

بدولارات الولايات المتحدة إلى اليورو، يطبق أفضل سعر صرف متاح للمحكمة في تاريخ السداد، وفقا للقاعدة 105-2 من القواعد المالية.

وتسجل الفوارق التي قد تحدث في أسعار الصرف بين تاريخ تسجيل المعاملات وتاريخ إتمامها في بيان الأداء المالي باعتبارها أرباحا أو خسائر ناجمة عن تقلب أسعار الصرف (انظر الملاحظتين 22 و 31).

ويعاد تقييم الأصول والخصوم المقيدة بدولارات الولايات المتحدة في نهاية الفترة المالية بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وتقيّد مبالغ إعادة التقييم في بيان الأداء المالي باعتبارها أرباحا أو خسائر ناجمة عن تقلب أسعار الصرف.

ووفقا للقاعدة المالية 111-3 (أ)، طبقت أسعار الصرف التالية بين اليورو ودولار الولايات المتحدة:

1 كانون الثاني / 31 كانون الأول / يناير 2022 ديسمبر 2022 المتوسط لعام 2022 المتوسط لعام 2021			
تغيرات أسعار الصرف بين اليورو ودولار الولايات المتحدة	0,881	0,939	0,910
			0,848

النقدية ومكافئات النقدية

تقيّد النقدية ومكافئات النقدية بقيمتها الاسمية في الحسابات الجارية.

المخاطر المالية

يتعين على المحكمة أن تطبق سياسات وإجراءات حصيفة لإدارة المخاطر وفقا لنظامها المالي وقواعدها المالية. وخلال الفترة المالية 2022، وظفت المحكمة أموالا غير لازمة لتلبية الاحتياجات الفورية في استثمارات قصيرة الأجل، عملا بالمادة 9 من النظام المالي (انظر الملاحظة 5).

ويُقصد بمخاطر العملات احتمال تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المقبلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتتعرض المحكمة لمخاطر تغير صرف العملة من خلال المعاملات المنجزة بالعملات الأجنبية. ولتجنب مخاطر تغير صرف العملة، لا يُحتفظ إلا بمبلغ صغير من نقدية المحكمة بدولارات الولايات المتحدة.

ويُقصد بمخاطر أسعار الفائدة احتمال تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المقبلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في الأسواق. ولا تودع المحكمة أموالها، إن أمكن، إلا في حسابات قصيرة الأجل ذات سعر فائدة ثابت، وبذلك لا تواجه مخاطر تُذكر تتعلق بأسعار الفائدة.

ويُقصد بمخاطر السيولة المخاطر الناشئة عن التمويل العام لأنشطة المحكمة. وتحتفظ المحكمة بصندوق رأس مال متداول أنشئ لضمان توافر رأس مال يتيح للمحكمة مواجهة مشاكل السيولة القصيرة الأجل ريثما ترد الاشتراكات المقررة.

المبالغ المستحقة القبض والمبالغ المدفوعة مقدما والأصول الأخرى (الأصول المتداولة)

يُعترف بالمبالغ المستحقة القبض والسلف في البداية بقيمتها الاسمية.

ومن المبالغ المدفوعة مقدما تراخيص البرمجيات، وعقود الصيانة، والمبالغ المدفوعة مقدما للاشتراكات، التي سيعترف بها كمصروفات في فترات الإبلاغ اللاحقة.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

الممتلكات والمنشآت والمعدات أصول ملموسة يُحتفظ بها لاستخدامها في توفير الخدمات وللأغراض الإدارية. ويُقاس جميع الممتلكات والمنشآت والمعدات بسعر تكلفتها مخصوما منها الاستهلاك المتراكم والخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة.

ويُعترف بمباني المحكمة كأصل في شكل عقد تأجير تمويلي على أساس ترتيبات حقوق الانتفاع المتبرع بها. وترتيبات حقوق الانتفاع المتبرع بها مشمولة بالمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: الإيرادات من المعاملات غير التبادلية.

ويُعترف بالاستهلاك ضمن فئة الفائض/العجز على أساس القسط الثابت على مدى العمر النافع المقدر لكل جزء من بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات.

ويقدر العمر النافع على النحو التالي:

- معدات الحاسوب: 5 سنوات
- أثاث المكاتب: 5 سنوات
- معدات البناء: حتى 10 سنوات
- المباني: من 20 إلى 30 سنة

أما الممتلكات والمنشآت والمعدات التي تقل تكلفة عمليات اقتنائها عن 750 يورو فتعتبر مصروفات للفترة.

عقود الإيجار

تصنّف عقود إيجار السيارات وآلات النسخ التصويري وتحمل المدفوعات المسدّدة بموجب عقود إيجار في بيان الأداء المالي باعتبارها مصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

الحسابات المستحقة الدفع والخصوم الأخرى (الخصوم المتداولة)

يُعترف بالحسابات المستحقة الدفع بداية بقيمتها الاسمية، باعتبارها أفضل تقدير للمبلغ اللازم لتسوية الالتزام في تاريخ الإبلاغ. ووفقا لمبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق، تمثل جميع الفواتير المؤرخة قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، أو الخدمات المقدمة أو السلع المسلمة قبل ذلك التاريخ، حسابا مستحق الدفع للمحكمة وتم تسجيلها في عام 2022.

الخصوم غير المتداولة

الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة

تسجل الإيرادات المؤجلة تحت بند الخصوم غير المتداولة وتشمل قيمة مبنى مقر المحكمة بعد خصم الاستهلاك في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتقدر قيمة المبنى المرسلة بعد خصم الاستهلاك على مدى العمر النافع للمبنى. ووقت الاعتراف بالاستهلاك، يُعترف بمبلغ معادل كإيرادات بخصم الإيرادات المؤجلة وقيد الإيرادات بنفس المبلغ.

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين

يُعترف بالمصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين والخصوم المقابلة لها باعتبارها خدمات قدمها القضاة والموظفون. وتصنف استحقاقات الموظفين كاستحقاقات قصيرة الأجل أو استحقاقات بعد انتهاء الخدمة أو استحقاقات أخرى طويلة الأجل أو استحقاقات إنهاء الخدمة.

ويحل موعد تسوية الاستحقاقات القصيرة الأجل في غضون 12 شهرا من تقديم الخدمة وتشمل المرتبات والبدلات المختلفة والإجازة المرضية المدفوعة الأجر والإجازة السنوية. ويُعترف باستحقاقات الموظفين القصيرة الأجل كمصروفات وخصوم، لدى تقديم الخدمات. وتسجل الاستحقاقات المكتسبة وغير المسددة بعد، باعتبارها مصروفات في الفترة التي تتصل بها ويبلغ عنها في بيان المركز المالي باعتبارها خصوما.

وتشمل استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة استحقاقات المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

وأصبحت المحكمة عضوا في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في 1 تشرين الأول/أكتوبر 1996. ويقدم الصندوق لموظفي المحكمة استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يتصل بها من استحقاقات. والصندوق خطة ممولة محددة الاستحقاقات يشارك فيها أرباب عمل متعددون. ونظرا لعدم وجود أساس متين وموثوق به يتيح توزيع الالتزامات وأصول الخطة وتكاليف الصندوق علىفرادى المنظمات المشاركة في الخطة، تُحسب الاشتراكات المدفوعة للصندوق كما لو كانت خطة محددة الاشتراكات. وتقيد الالتزامات المتعلقة بالاشتراكات في خطط المعاشات التقاعدية المحددة الاشتراكات كمصروفات في بيان الأداء المالي لدى تكبدها.

وخطة المعاش التقاعدي للقضاة خطة استحقاقات محددة توفر لأعضائها معاشا تقاعديا محددا للقضاة بعد إكمال فترة تسع سنوات (يُحسب بالتناسب إذا لم تكتمل فترة السنوات التسع)، ومعاشا تقاعديا للأرملة/الأرمل بنسبة 50 في المائة من استحقاق القاضي، ومعاش عجز للقضاة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاما أو أقل.

وفيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، تتولى سيغنا (Cigna) إدارة خطة التأمين الصحي الجماعي للمحكمة. وخطة التأمين الصحي الجماعي متاحة للموظفين عند التقاعد أيضا. وتقدم المحكمة للمتقاعدين إعانة مالية لدفع أقساط التأمين. وخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة خطة محددة الاستحقاقات.

وبالنسبة لخطط الاستحقاقات المحددة، تستخدم طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة لقياس الالتزامات والتكاليف. وتعزى الاستحقاقات إلى فترات الخدمة بموجب صيغة الاستحقاقات الواردة في الخطة. والقيمة الحالية لالتزام الاستحقاقات المحددة هي القيمة الحالية للمدفوعات المقبلة المتوقعة اللازمة لتسوية الالتزام الناتج عن خدمة الموظفين في الفترة الحالية والفترات السابقة. وتُحسب القيمة الحالية للالتزامات الاستحقاقات المحددة باستخدام افتراضات اكتوارية غير متحيزة ومتوافقة بعضها مع بعض.

أما استحقاقات انتهاء الخدمة، بما في ذلك منح الإعادة إلى الوطن وبدلات الانتقال، فهي شكل آخر من أشكال استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل وتقاس باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة.

ويقوم خبراء اكتواريون مستقلون بحساب استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل.

المخصصات والخصوم الاحتمالية

تُقيد المخصصات باعتبارها خصوما عندما يترتب على المحكمة التزام حالي قانوني أو ضمني بسبب أحداث سابقة، والاحتمال الأرجح هو أن تقتضي تسوية هذا الالتزام تدفق موارد إلى الخارج بمبلغ يمكن تقديره على نحو موثوق. والمبلغ المخصص هو أفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الإبلاغ.

ويُخصم المبلغ المقدر عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود أثرا هاماً. ولا تُصرف الاعتمادات إلا لهذه المصروفات التي تُقيد بشأنها المخصصات عند البداية. وإذا لم يعد تدفق المنافع الاقتصادية إلى الخارج لتسوية الالتزامات احتمالا مرجحا، يلغى الاعتماد.

وتمثل الخصوم الاحتمالية التزامات تنشأ عن أحداث وقعت في الماضي ولن يتأكد وجودها إلا عندما يقع، أو لا يقع في المستقبل حدث أو أكثر من الأحداث غير المؤكدة التي لا تخضع كلية لسيطرة المحكمة. ومن المحتمل ألا يؤدي الالتزام إلى تدفق خارج لموارد اقتصادية أو إمكانات خدمة، أو عدم إمكانية قياس مقدار الالتزام بدرجة كافية من الموثوقية.

ولم تسجل أي اعتمادات أو خصوم احتمالية خلال الفترة المالية.

الالتزامات

سُجل التزام بتكاليف اجتماعات لجنة الصياغة في القضية رقم 28، النزاع/المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس/ملديف)، المعقودة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023. وكان من المقرر في البداية عقد الاجتماعات خلال فترة الميزانية 2021-2022، وبالتالي تمت الموافقة على الأموال المقابلة في فترة الميزانية تلك. بيد أن رئيس الدائرة الخاصة أن، بموجب الأمر 5/2021 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، لموريشيوس بتقديم مذكرة جوابية ولملديف بتقديم مذكرة تعقيبية. وبموجب الأمر 1/2022 المؤرخ 18 آب/أغسطس 2022، حدد رئيس الدائرة الخاصة 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022 موعدا لبدء المرافعات الشفوية. وعملا بهذا الأمر، عقدت المرافعات الشفوية في الفترة من 17 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وعقدت المداوات في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وبناء على ذلك، ستجتمع لجنة الصياغة في القضية رقم 28 في الفترة من 30 كانون الثاني/يناير إلى 10 شباط/فبراير 2023، بعد نهاية فترة الميزانية 2021-2022.

وسيتم تسوية الالتزام المذكور أعلاه عند دفع البدلات ذات الصلة في ختام الاجتماعات في شباط/فبراير 2023.

إيرادات المعاملات غير التبادلية

تتألف الإيرادات من الاشتراكات المقررة التي تسدها الدول الأطراف. وتقرر الأنصبة للفترة المالية الممتدة على سنتين على أساس 50 في المائة في السنة الأولى و 50 في المائة في السنة الثانية. ويُعترف بالتبرعات العينية في شكل سلع بقيمتها العادلة ويُعترف بالإيرادات المقابلة على الفور. ويُعترف بالإيرادات بقيمتها العادلة وتقاس في تاريخ الحصول على الأصول المتبرع بها.

الإيرادات المتنوعة

تُصنّف جميع الإيرادات الأخرى التي تقبضها المحكمة على أنها إيرادات متنوعة وتُقيّد باعتبارها موارد عامة.

المصروفات

المصروفات عبارة عن انخفاض في المنافع الاقتصادية أو إمكانيات الخدمة خلال سنة الإبلاغ في شكل تدفقات خارجة أو استهلاك للأصول أو تكبد خصوم تتسبب في انخفاض صافي الأصول ويُعترف بها على أساس الاستحقاق عندما تسلم البضائع وتقدّم الخدمات، بصرف النظر عن شروط الدفع.

الاحتياطيات وأرصدة الصناديق

أذن الاجتماع الثامن للدول الأطراف، في عام 1998، بإنشاء صندوق لرأس المال المتداول لكفالة استمرارية عمل المحكمة في حالة حدوث عجز مالي مؤقت، ولتزويد المحكمة بالإمكانات المالية اللازمة لتناول القضايا، وبخاصة القضايا التي تقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة وفقا للمادة 6-2 من النظام المالي (انظر الوثيقة SPLOS/31).

وتمثل مكاسب واحتياطيات الفترات السابقة فائض الإيرادات عن النفقات من الفترات المالية السابقة (2005-2006 إلى 2021)، وفقا للمادة 4 من النظام المالي للمحكمة.

وما لم يقرر اجتماع الدول الأطراف خلاف ذلك، تقسم الفوائض في نهاية الفترة المالية على الدول الأطراف على أساس جدول الأنصبة المقررة المنطبق على الفترة المالية التي يتصل بها الفائض. واعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير التالي للسنة التي تمت فيها مراجعة حسابات الفترة المالية، يسلم للدولة الطرف مبلغ الفائض المقسم عليها إذا سددت اشتراكاتها عن تلك الفترة المالية بالكامل.

مقارنة الميزانية

ترد في البيان الخامس مقارنة بين المبالغ الفعلية والمبالغ الواردة في الميزانية (نصف الميزانية المعتمدة لفترة الميزانية 2021-2022). وتجرى هذه المقارنة باستخدام نفس المحاسبة على أساس نقدي معدل المطبقة على الميزانية.

وترد في الملاحظة 32 تسوية للمبالغ الفعلية على أساس نقدي معدل مع المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، في ضوء اختلاف المحاسبة على أساس الاستحقاق عن المحاسبة على الأساس النقدي المعدل المطبقة على الميزانية.

الملاحظة 4

النقدية ومكافئات النقدية

احتفظت المحكمة بما مجموعه 7 398 814 يورو من النقدية ومكافئات النقدية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بما في ذلك 1 309 132 يورو في صندوق رأس المال المتداول. ويحتفظ بما يعادل 23 358 يورو (5 735 يورو في عام 2021) بدولارات الولايات المتحدة (24 875 دولارا (6 510 دولارا في عام 2021)). وفي نهاية الفترة المالية 2021، بلغت النقدية ومكافئات النقدية 10 593 108 يورو.

الملاحظة 5

الاستثمارات

في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022، وظفت المحكمة أموالا غير لازمة لتلبية الاحتياجات الفورية بلغ مجموعها 4 000 000 يورو في استثمارات قصيرة الأجل. والاستثمارات القصيرة الأجل هي استثمارات تستثمر لمدة تقل عن 12 شهرا، وفقا للقاعدة 1-109 من القواعد المالية للمحكمة. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، لم يتم القيام بأي استثمارات.

الملاحظة 6

الأنصبة المقررة المستحقة القبض

كان ما مجموعه 1 420 386 يورو من الأنصبة المقررة للفترة المالية 2022 والفترة المالية السابقة غير مسددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ومن هذا المبلغ، كان 811 288 يورو غير مسدد للفترة المالية 2022. وبالنسبة للفترة المالية 2021، ظل مبلغ 175 135 يورو غير مسدد؛ وبالنسبة للفترة المالية 2020-2019، ظل مبلغ 143 763 يورو غير مسدد. وفيما يتعلق بالفترة المالية 1997-1996 إلى 2017-2018، بلغت الأنصبة غير المسددة 290 200 يورو. وترد في الملاحظة 12 الأنصبة المحصلة التي تزيد على الأنصبة المستحقة.

المبلغ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (بال يورو)		المبلغ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (بال يورو)	الفترة المالية للأنصبة المقررة
317 379	290 200		1997-1996 إلى 2017-2018
257 734	143 763		2020-2019
709 095	175 135		2021
—	811 288		2022
1 284 208	1 420 386		المجموع

الملاحظة 7

المبالغ المستردة من الضرائب المستحقة

يُقصد بالمبالغ المستردة من الضرائب المستحقة ضريبة القيمة المضافة وضريبة الطاقة وضريبة التأمين. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغت هذه المستحقات 286 755 يورو، مقابل 231 592 يورو في نهاية الفترة المالية 2021، وتتألف مما يلي:

- 271 447 يورو لضريبة القيمة المضافة (217 675 يورو في عام 2021)
- 6 328 يورو لضريبة الطاقة (4 695 يورو في عام 2021)
- 8 980 يورو لضريبة التأمين (9 222 يورو في عام 2021)

الملاحظة 8

المبالغ الأخرى المستحقة القبض

تتألف المبالغ الأخرى المستحقة القبض من المبالغ المستحقة القبض من الموظفين والقضاة والصناديق الاستثنائية التي تديرها المحكمة والبائعين والسلطات الألمانية المسؤولة عن مباني المحكمة ومعهد العقارات الفيدرالية الألماني والمبالغ المستحقة القبض المتصلة بالقضايا. وبلغ مجموع ذلك 180 441 يورو.

المبلغ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (باليورو) المبلغ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (باليورو)

الحسابات المستحقة القبض من معهد العقارات الفيدرالية الألماني	111 307	63 297
الحسابات المستحقة القبض من البائعين	58 166	3 923
الحسابات المستحقة القبض من الموظفين	4 694	5 930
الحسابات المستحقة القبض المتصلة بالقضايا	3 152	3 152
الحسابات المستحقة من القضاة	3 122	3 143
المجموع	180 441	79 445

والحسابات المستحقة القبض من معهد العقارات الفيدرالية الألماني مبالغ مستحقة على السلطات الألمانية عن عمليات تصليح رئيسية بموجب الاتفاق بين المحكمة وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن شغل واستخدام أماكن عمل المحكمة الدولية لقانون البحار في مدينة هامبورغ الهانزية الحرة (الاتفاق بشأن المباني). وتمثل الحسابات المستحقة القبض من البائعين أرصدة دائنة ومبالغ مستردة للغاز والكهرباء للفترة المالية 2022 لم تسدد بعدُ للمحكمة ومدفوعات أولية لوقود السيارات الرسمية للمحكمة. وتشمل الحسابات المستحقة القبض من الموظفين أساساً المبالغ التي يتعين استردادها فيما يتعلق بالسلف على المرتبات. وتتعلق الحسابات المستحقة القبض المتصلة بالقضايا برسوم الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية المستحقة للمحكمة. وتتصل الحسابات المستحقة القبض من القضاة بسلفة لبدل الإقامة.

الملاحظة 9

المصروفات المدفوعة مقدما

المصروفات المدفوعة مقدما بمبلغ 102 246 يورو هي المدفوعات التي تمت عند اقتراب نهاية الفترة المالية 2022 والتي تتعلق بالفترة المالية التالية. وبالتالي، ستُخصم هذه المصروفات من الاعتماد المرصود للفترة المالية 2023، وستُحذف من قائمة البنود المستحقة القبض. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، بلغت المصروفات المدفوعة مقدما 63 962 يورو.

الملاحظة 10

الممتلكات والمنشآت والمعدات

تبلغ أصول المحكمة 49 277 287 يورو (52 397 449 يورو في عام 2021) من الممتلكات والمنشآت والمعدات. وبموجب اتفاق أماكن العمل، وافقت الحكومة الألمانية على نقل المباني إلى المحكمة بشكل دائم، دون إيجار، مع الحق في شغلها واستخدامها، اعتبارا من 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2000. وتمت رسملة المبنى (المبنى الرئيسي والفيللا ومقصورة الأمن وموقف سيارات الزوار) وجميع أصوله في 1 كانون الثاني/يناير 2021، بعد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة المالية 2021. وسُجل إيجار المبنى في إطار ترتيب حقوق الانتفاع المتبرع بها، وبالتالي تم الاعتراف به كعقد إيجار تمويلي وفق دليل الأمم المتحدة التوجيهي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتم حساب الرصيد الافتتاحي لأصول المبنى باستخدام القيم الدفترية للمبنى في عام 2017 التي أحالها معهد العقارات الفيدرالية الألماني إلى المحكمة.

الممتلكات والمنشآت والمعدات الأخرى (باليورو)							
المباني	الأثاث	المعلومات	ومعدات الاتصالات الأخرى	معدات التقنية	معدات البناء	المجموع (الممتلكات والمنشآت والمعدات الأخرى)	المجموع
التكاليف							
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	55 193 722	25 967	142 569	60 931	139 975	369 442	55 563 164
المبالغ المضافة	—	2 316	43 630	2 948	876	49 769	49 769
الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة/التصرف	—	—	—	—	—	—	—
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	55 193 722	28 283	186 199	63 879	140 851	419 211	55 612 933
الاستهلاك المتراكم							
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	3 084 973	9 255	40 310	8 412	22 765	80 742	3 165 715
الاستهلاك	3 086 521	6 976	38 550	14 244	23 641	83 410	3 169 932
الأصول المتصرف فيها	—	—	—	—	—	—	—
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	6 171 494	16 231	78 860	22 656	46 406	164 152	6 335 647
صافي القيمة الدفترية							
في 1 كانون الثاني/يناير 2022	52 108 749	16 712	102 259	52 519	117 210	288 700	52 397 449
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	49 022 228	12 052	107 339	41 223	94 445	255 059	49 277 287

الملاحظة 11

الحسابات المستحقة الدفع والمستحقات

تشير سجلات المحكمة إلى مبلغ 159 يورو من الحسابات المستحقة الدفع للموظفين ومبلغ 259 9 يورو من المبالغ المستحقة الدفع لغير الموظفين، مثل الخبراء الاستشاريين والمترجمين الخارجيين، ومبلغ 82 941 يورو من المبالغ المستحقة الدفع للبائعين، مما يبلغ مجموعه 92 359 يورو. وستسوى الحسابات المستحقة الدفع في بداية الفترة المالية التالية، في كانون الثاني/يناير 2023. وفي نهاية الفترة المالية 2021، بلغت الحسابات المستحقة الدفع 136 275 يورو.

الملاحظة 12

الاشتراكات المحصلة مقدماً

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تم تحصيل 4 753 285 يورو في شكل أنصبة مقررة للفترات المقبلة. وفي نهاية عام 2021، وردت أنصبة مدفوعة مقدماً تبلغ 4 926 911 يورو.

الملاحظة 13

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (المتداولة)

يُعترف بالإجازة السنوية وإجازة زيارة الوطن كمصروفات لأن الموظفين يقدمون خدمات تزيد من استحقاقهم لفترات غياب مدفوعة الأجر في المستقبل. وبما أن أجل تسوية الإجازة السنوية وإجازة زيارة الوطن يمكن أن يحل جزئياً في فترة تتجاوز 12 شهراً، قُسمت هذه الخصوم إلى خصوم متداولة وغير متداولة. وسُجلت مصروفات بمبلغ 9 256 يورو لإجازة زيارة الوطن، وبمبلغ 16 280 يورو للإجازة السنوية للفترة المالية 2022. ويمثل هذان المبلغان قيماً متداولة. وسُجل في بيان المركز المالي خصوم إجمالية تبلغ 15 488 و 264 932 يورو على التوالي. وسُجل المبلغان بمقدار 13 606 يورو و 119 291 يورو كخصوم غير متداولة (انظر الملاحظة 15).

الملاحظة 14

الالتزامات (الفترة الحالية)

سُجل التزام بتكاليف اجتماعات لجنة الصياغة في القضية رقم 28، النزاع/المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس/ملديف)، المعقودة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023. وكان من المقرر في البداية عقد الاجتماعات خلال فترة الميزانية 2021-2022، وبالتالي تمت الموافقة على الأموال المقابلة في فترة الميزانية تلك. وتم تسجيل البدلات وتكاليف السفر بمبلغ 44 954 يورو وسيتم تسويتها في ختام الاجتماعات في شباط/فبراير 2023.

الملاحظة 15

الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين (الخصوم غير المتداولة)

أنشئت الخصوم غير المتداولة للمعاشات التقاعدية للقضاة، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ومنح الإعادة إلى الوطن، ومنح إعادة التوطين. ووفقاً للمعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عينت المحكمة خبيراً ائتمانياً لإجراء التقييم الائتماني لهذه الخصوم حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

وأجري تقييم الالتزامات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة حسب الوحدة. وُحدت الخصوم بدولارات الولايات المتحدة وحُولت بسعر الصرف الساري البالغ 0,939 بين الدولار واليورو. وترد مبالغ الخصوم المسجلة في الجدول أدناه.

2021			2022			
الخصوم المتداولة (باليورو)	الخصوم غير المتداولة (باليورو)	الخصوم غير المتداولة (باليورو)	الخصوم المتداولة (باليورو)	الخصوم غير المتداولة (باليورو)	الخصوم غير المتداولة (باليورو)	
25 645 166	22 593 391	—	21 502 792	20 191 122	—	المعاشات التقاعدية للقضاة
2 626 637	2 314 067	—	1 366 916	1 283 534	—	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
213 320	187 935	—	123 890	116 333	—	منح الإعادة إلى الوطن
154 139	135 796	—	126 698	118 969	—	منح الانتقال
—	115 158	252 785	—	119 291	264 932	الإجازة السنوية
—	10 650	11 959	—	13 605	15 488	إجازة زيارة الوطن
28 639 262	25 356 997	264 744	23 120 296	21 842 854	280 420	المجموع

وسجلت خصوم غير متداولة مترتبة على الاستحقاقات المتعلقة بإجازة زيارة الوطن (13 606 يورو) والإجازة السنوية للموظفين (119 291 يورو) (انظر الملاحظة 13).

ويبين الجدول التالي مبالغ تكاليف الخدمة والفائدة:

تكاليف الخدمة لعام 2022 (باليورو)	تكاليف الخدمة لعام 2021 (باليورو)	تكاليف الخدمة لعام 2022 (باليورو)	تكاليف الخدمة لعام 2021 (باليورو)	الفائدة لعام 2021 (باليورو)
16 130	14 564	2 003	1 686	منح الإعادة إلى الوطن
159 830	144 341	24 564	22 146	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
1 109 124	1 001 637	235 527	211 405	الالتزامات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية
—	—	1 147	1 196	منح الانتقال
1 285 084	1 160 542	263 241	236 433	المجموع

الملاحظة 16

إعادة وفورات متحققة من سنوات سابقة

يبين الجدول التالي الوفورات المتحققة من الفترات المالية السابقة التي لم تتم إعادتها بعد وبالتالي تظل خصوصاً:

الفترة المالية	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021
2003 (الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	33	33
2006-2005	1 359	1 359
2008-2007	3 210	3 210

الفترة المالية	31 كانون الأول/ديسمبر 2022	31 كانون الأول/ديسمبر 2021
2010-2009	2 486	2 690
2012-2011	845	949
2014-2013	3 675	4 221
2018-2017	17 276	18 803
2020-2019	384 387	—
المجموع	413 271	31 265

وستعاد الوفورات حالما تسدد الدول الأطراف المعنية اشتراكاتها عن الفترات ذات الصلة.

الملاحظة 17

الخصوم غير المتداولة الأخرى

تم الاعتراف بالتأجير التمويلي لمبنى المحكمة، الذي يصنف في إطار ترتيبات حقوق الانتفاع المتبرّع بها، كأصل في عام 2021. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغت قيمة المبنى 49 002 228 يورو (52 108 749 يورو في عام 2021). وقُيدت الإيرادات المؤجلة تحت بند الخصوم غير المتداولة الأخرى بنفس المبلغ. وستقدر قيمة المبنى بعد خصم الاستهلاك حتى نهاية عام 2038. ووقت الاعتراف بالاستهلاك، يُعترف بمبلغ معادل كإيرادات بخصم الإيرادات المؤجلة وقيد الإيرادات بنفس المبلغ (انظر الملاحظة 10).

ومولت السلطات الألمانية جزئياً تجديد مصعد خاص واعُتُرف بالمصعد الذي تم تجديده باعتباره من الأصول في عام 2021. وبلغ الخصم المتعلق بالمصعد 32 970 يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (36 968 يورو في عام 2021).

وسُجل أيضاً خصم متعلق بعقد إيجار معدات حاسوبية تحت البند نفسه بمبلغ 1 527 يورو (13 660 يورو في عام 2021).

وبناء على ذلك، تبلغ الخصوم غير المتداولة الأخرى 49 056 725 يورو (52 159 377 يورو في عام 2021).

الملاحظة 18

صندوق رأس المال المتداول

أذن الاجتماع الثامن للدول الأطراف، في عام 1998، بإنشاء صندوق لرأس المال المتداول لكفالة استمرارية عمل المحكمة في حالة حدوث عجز مالي مؤقت، ولتزويد المحكمة بالإمكانات المالية اللازمة لتناول القضايا، وبخاصة القضايا التي تقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة وفقاً للمادة 6-2 من النظام المالي (انظر الوثيقة SPLOS/31).

ويبلغ إجمالي صندوق رأس المال العامل حالياً 1 309 132 يورو، وهو نفس المبلغ المسجل في نهاية عام 2021، ويمكن استخدام مبلغ 767 014 يورو منه لتغطية التكاليف المتصلة بالقضايا.

الملاحظة 19

(الفائض)/العجز للفترات السابقة

يبلغ العجز في الفترات السابقة 14 327 856 يورو ويمثل فائض الإيرادات عن النفقات من فترات مالية سابقة (2005-2006 إلى 2019-2020) والعجز من الفترة المالية 2021، وفقا للمادة 4 من النظام المالي للمحكمة. وفي نهاية عام 2021، بلغ فائض الفترات السابقة 2 963 084 يورو.

ويبلغ الفائض المتراكم بعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، مقدار 241 596 يورو، وبلغ 242 810 يورو في نهاية عام 2022. ويمثل هذا المبلغ تعديلا للفترات السابقة بالنسبة للأصول التي تمت رسملتها في عامي 2021 و 2022 ولكن تم تسجيلها كمصروفات في الفترات المالية السابقة. واستهلكت قيمة مبلغ 242 810 يورو في عامي 2021 و 2022 وستستهلك في الفترات المالية المستقبلية.

وتم تخفيض الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بمقدار 5 591 467 يورو في عام 2022 بسبب التغييرات في تكاليف الخدمة والفائدة والتسويات القائمة على التجربة. وسجلت في بيان الأداء المالي خسائر في أسعار الصرف بسبب زيادة قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو.

ويبلغ العجز للفترة الحالية ما مقداره 799 216 يورو.

الملاحظة 20

الإيرادات (الأنصبة المقررة)

في كانون الأول/ديسمبر 2020، وافق الاجتماع الثلاثون للدول الأطراف على ميزانية لفترة الميزانية 2021-2022 بمبلغ 24 155 000 يورو (SPLOS/30/17). ووفقا للمادة 5-3 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، تحدد الأنصبة المقررة على الدول الأطراف على أساس نصف الميزانية لكل سنة من سنتي فترة الميزانية. وبناء على ذلك، تبلغ الإيرادات المتأتية من الأنصبة المقررة 12 077 500 يورو.

الملاحظة 21

الوفورات الناتجة عن إلغاء التزامات الفترة السابقة

في نهاية الفترة المالية 2021، تم تسجيل التزام بقيمة 1 214 يورو في البيانات المالية. وخلال الفترة المالية 2022، حُصم نفس المبلغ من هذا الالتزام. ولم تلغ أي التزامات.

الملاحظة 22

المكاسب الناجمة عن أسعار الصرف

سُجلت مكاسب ناجمة عن أسعار الصرف بمبلغ 28 733 يورو (13 634 يورو في عام 2021). ويبلغ عن خسائر ناجمة عن أسعار الصرف تحت بند المصروفات (انظر الملاحظة 31).

الملاحظة 23

إيرادات متنوعة

سُجل ما مجموعه 3 096 241 يورو (3 097 729 يورو في عام 2021) من الإيرادات المتنوعة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ويشمل هذا المبلغ ما يلي:

- إيرادات متنوعة بمبلغ 2 112 يورو لاسترداد الأموال من موردي الكهرباء والمياه (1 758 يورو)، ومبالغ مستردة متعلقة بالسفر (153 يورو)، وإيرادات من بيع معدات الحاسوب (200 يورو)
- مساهمة مجهولة المصدر بمبلغ 3 593 يورو من دولة طرف غير معروفة تم تسجيلها في أيلول/سبتمبر 2022. وسيقيد المبلغ لحساب الدولة المعنية بمجرد تحديدها
- طرح كسور مبالغ المكاسب (17 يورو)
- إيرادات مؤجلة بمبلغ 3 090 520 يورو (3 087 972 يورو في عام 2021) لتغطية الاستهلاك المتراكم للمبنى عملاً بترتيب حق الاستعمال المتبرع به للمبنى والاستهلاك المتعلق بالمصعد الخاص، الذي مولته السلطات الألمانية جزئياً (انظر الملاحظة 17)

الملاحظة 24

إيرادات الاستثمار

في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022، وظفت المحكمة أموالاً غير لازمة لتلبية الاحتياجات الفورية في استثمارات قصيرة الأجل (انظر الملاحظة 5). وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، سُجلت إيرادات الفوائد بمبلغ 4 276 يورو. ولم يتسن استثمار الأموال خلال الفترة المالية 2021؛ وبالتالي، لم يتم تسجيل أي إيرادات فوائد في عام 2021.

الملاحظة 25

مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم

يشمل مبلغ 8 504 601 يورو (8 720 515 يورو في عام 2021) في شكل مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم بدلات القضاة ومعاشاتهم التقاعدية ومرتبات الموظفين والتكاليف العامة، إضافة إلى تكاليف الخدمة والفوائد على المخصصات.

الملاحظة 26

تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم

يشمل ذلك جميع المبالغ المدفوعة للخبراء الاستشاريين والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين وغيرهم من مقدمي الخدمات الخارجيين. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، تم تسجيل مصروفات يبلغ مجموعها 464 970 يورو (170 343 يورو في عام 2021) في هذا الصدد.

الملاحظة 27

اللوازم والمواد الاستهلاكية

في عام 2022، أنفق 232 759 يورو (206 704 يورو في عام 2021) على اللوازم والمواد الاستهلاكية. ويشمل هذا المبلغ المصروفات المتصلة باللوازم المكتبية ولوازم التشغيل، فضلا عن اشتراكات المكتبة والمكتب.

الملاحظة 28

الاستهلاك والإهلاك

من مبلغ 3 169 932 يورو (3 165 715 يورو في عام 2021) المخصص للاستهلاك، يتعلق مبلغ 3 086 521 يورو (3 084 973 يورو في عام 2021) باستهلاك الأصول الأربعة التي تشكل المبنى الرئيسي، ومقصورة الأمن، والفيل، وموقف سيارات الزوار). وتشمل الأصول الأخرى معدات الحاسوب، ومعدات وتكنولوجيا البناء، ومعدات قاعات المحكمة، وأثاث المكاتب (انظر الملاحظة 11). ولم يُسجل أي مصروفات متصلة باضمحلال القيمة أو الاستهلاك في الفترة المالية 2022.

الملاحظة 29

السفر

أنفق ما مجموعه 251 055 يورو (114 443 يورو في عام 2021) على السفر في عام 2022. ويشمل هذا المجموع مبلغ 191 759 يورو الذي يمثل تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ لحضور الدورات، ومبلغ 59 296 يورو لسفر الرئيس ورئيسة قلم المحكمة والموظفين في مهام رسمية.

الملاحظة 30

مصروفات التشغيل الأخرى

تشمل مصروفات التشغيل الأخرى صيانة المباني، والطباعة والتجليد الخارجيين، وشراء المعدات، والاتصالات، والضيافة، والخدمات المتنوعة. وبلغ مجموع المصروفات للفترة المالية 2022 مقدار 1 659 634 يورو. وفي عام 2021، بلغت مصروفات التشغيل الأخرى مقدار 1 609 283 يورو.

الملاحظة 31

الخسائر الناجمة عن أسعار الصرف

سُجِّلت خسارة في أسعار الصرف بمبلغ 1 723 015 يورو. ويرد بيان المكاسب الناشئة عن أسعار الصرف تحت بند الإيرادات (انظر الملاحظة 22). وتشمل الخسائر الناجمة عن أسعار الصرف مبلغا قدره 1 671 222 يورو لإعادة تقييم الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين بسبب الزيادة في قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو بين كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الأول/ديسمبر 2022.

الملاحظة 32

بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية

بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2021، أصبحت ميزانية المحكمة وحساباتها تُعد الآن على أسس مختلفة. وتعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق الكامل، أمّا ميزانية المحكمة، المفصّل عنها في بيان المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس)، فتُعدّ بأسلوب محاسبي قائم على أساس نقدي معدّل. وعلى نحو ما يقتضيه المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فقد سُوّيت المبالغ الفعلية المعروضة في الميزانية على أساس قابل للمقارنة بالمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، مع تحديد الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي وتلك الناشئة عن اختلاف التوقيت والكيان، مع إيراد كل نوع من الفروق على حدة. وتوجد أيضا فروق في الصيغ ونظم التصنيف المعتمدة لعرض البيانات المالية والميزانية.

وتحدّث الفروق الناشئة عن اختلاف الأساس المحاسبي عندما تكون الميزانية المعتمدة معدّة على أساس مغاير للأساس المحاسبي، وفقا لما هو مبين أعلاه.

وتحدّث فروق في التوقيت عندما تكون فترة الميزانية مختلفة عن فترة الإبلاغ المبينة في البيانات المالية. وعلى نحو ما ذكر أعلاه، فإن فترة ميزانية المحكمة مدتها سنتان، في حين مدة فترتها المالية سنة واحدة. وبالنسبة لكل سنة من سنتي فترة الميزانية، فإن اشتراكات الدول الأطراف تحسب على أساس نصف الاعتمادات التي يعتمد عليها اجتماع الدول الأطراف لفترة الميزانية تلك. وبناء على ذلك، فإن ميزانية الفترة المالية 2022 هي نصف الميزانية المعتمدة لفترة الميزانية 2021-2022.

وفيما يتعلق بأداء الميزانية لفترة الميزانية 2021-2022، فإن مستوى الإنفاق، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، يشير إلى أن الأموال المعتمدة كانت كافية.

وتضمن مقترح ميزانية الفترة 2021-2022 اعتمادات للقضية رقم 29، قضية ناقلة النفط "سان بادري بيو" (رقم 2) (سويسرا/نيجيريا) (The M/T "San Padre Pio" (No. 2) case (Switzerland/Nigeria)). وبأمر من رئيس المحكمة مؤرخ 29 كانون الأول/ديسمبر 2021، شُطبت قضية ناقلة النفط "سان بادري بيو" (رقم 2) من قائمة قضايا المحكمة. ولم تُعقد أي جلسات بشأن القضية رقم 29 في عام 2021 أو عام 2022. وإضافة إلى ذلك، لم تنتظر المحكمة في أي قضايا عاجلة في عام 2021 أو في عام 2022. وقدمت إلى المحكمة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 قضية إفراج سريع (قضية الناقلة الآلية Heroic Idun (جزر مارشال ضد غينيا الاستوائية)) ولكنها شُطبت بعد ذلك من قائمة القضايا المعروضة على المحكمة بأمر من الرئيس مؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وبذلك كانت المصروفات الممولة من ميزانية المحكمة المتعلقة بالقضايا عند مستوى منخفض نسبيا.

وبدأ البنك المركزي الأوروبي في فرض رسوم على البنوك مقابل الودائع النقدية في عام 2017. ونتيجة لذلك، بدأت البنوك في منطقة اليورو في فرض فائدة على عملائها مقابل الودائع النقدية. وما فتئت المحكمة تدفع فائدة على أموالها النقدية في الفترة بين نيسان/أبريل 2020 وتموز/يوليه 2022، حيث بلغت الفائدة المدفوعة في عام 2022 ما قيمته 31 530 يورو. وقد أدرج هذا المبلغ في بيان الأداء المالي تحت بند مصروفات التشغيل الأخرى، ويُقدّر في إطار بند الميزانية "الخدمات والرسوم المتنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)؛ وأدت هذه الرسوم إلى رصيد سلبي في بند الميزانية هذا في نهاية فترة الميزانية 2021-2022.

وفي نهاية فترة الميزانية 2021-2022، تجاوزت المصروفات تحت هذا البند من بنود الميزانية المبلغ المعتمد بمقدار 126 642 يورو. وينبغي تعويض الزيادة المتوقعة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية إما بتحويل الأموال ضمن باب الميزانية المعنون "نفقات التشغيل" أو بالتحويل فيما بين أبواب الاعتمادات، رهنا بإذن من اجتماع الدول الأطراف.

ونظرا للقيود المفروضة على السفر خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن اعتمادات "السفر لحضور الدورات" في إطار الميزانية المتكررة، و "السفر لحضور الدورات" في إطار الميزانية المتعلقة بالقضايا، و "السفر في مهام رسمية" سجلت وفورات في نهاية فترة الميزانية 2021-2022.

33 الملاحظة

الالتزامات الطارئة

في نهاية عام 2022، حُددت شكاويتين قدمهما أحد موظفي المحكمة إلى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف. ولا يمكن قياس مبلغ التعويض الذي يمكن أن تحكم به محكمة الأمم المتحدة للاستئناف أو تحديد مقداره على نحو موثوق.

وسيجري الاستعراض السنوي لمضاعف تسوية مقر العمل في هامبورغ في شباط/فبراير 2023 وسيؤدي إلى تعديل مرتبات موظفي الفئة الفنية والقضاة. ومن المقرر أيضا إجراء دراسة استقصائية لتكاليف المعيشة في هامبورغ في شباط/فبراير 2023، وقد تؤدي إلى تنقيح إضافي لمضاعف تسوية مقر العمل في وقت لاحق من عام 2023. ولا يمكن حتى الآن تقدير مبالغ المرتبات المعدلة على نحو موثوق.

34 الملاحظة

الإفصاح المتصل بالأطراف ذات العلاقة

يعرّف موظفو الإدارة الرئيسيون بأنهم رئيس المحكمة ورئيسة قلمها ونائب رئيس القلم.

وبلغت تكاليف الموظفين المتعلقة برئيسة القلم 173 400 يورو.

أما بالنسبة للرئيس، فبلغ البدل السنوي والبدل الخاص 177 525 يورو، والبدل غير الداخل في حساب المعاش التقاعدي 80 115 يورو. وأنشئت مخصصات للرئيس بمبلغ 701 286 يورو.

35 الملاحظة

شطب خسائر النقدية والحسابات المستحقة القبض والممتلكات

لم تشطب أي مبالغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

36 الملاحظة

الأحداث التالية لتاريخ الإبلاغ

لم تطرأ أحداث هامة في الفترة الواقعة بين تاريخ الإبلاغ بالبيانات المالية وتاريخ الإنذار بإصدارها.

الملاحظة 37

الصناديق الاستثمارية

احتفظت المحكمة بثلاثة صناديق استثمارية في عام 2022: منحة مؤسسة نيون، والصندوق الاستثماري لقانون البحار، والصندوق الاستثماري لجمهورية كوريا.

منحة مؤسسة نيون

أُنشئت "منحة مؤسسة نيون" في آذار/مارس 2007 عقب التوقيع على "اتفاق منحة مؤسسة نيون". وعملا بهذا الاتفاق، تبرعت مؤسسة نيون بمبلغ قدره 200 000 يورو لبرنامج مؤسسة نيون الخاص وبالمحكمة الدولية لقانون البحار المعني ببناء القدرات والتدريب في ميدان تسوية المنازعات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ووفقا للمادة 5-6 من النظام المالي للمحكمة، أنشئ لاحقا صندوق استثماري، وُفتح حساب مصرفي خاص باليورو أطلق عليه اسم "منحة مؤسسة نيون" لدى المصرف الألماني "دويتشه بانك".

ومنذ عام 2007، قدمت مؤسسة نيون مساهمات سنوية في المنحة بلغ مجموعها 3 590 240 يورو (بما في ذلك مساهمة بمبلغ 233 930 يورو، في آذار/مارس 2022، لبرنامج الفترة 2022-2023). وفي بداية الفترة المالية 2022، بلغ مجموع احتياطات الصندوق ما قدره 114 674 يورو. وفي أيلول/سبتمبر 2022، سُلِّمَ إلى مؤسسة نيون مبلغ قدره 25 431 يورو. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ مجموع الرصيد الاحتياطي 100 606 يورو. وسُيَعَمَّمُ البيان المالي المراجع لمنحة مؤسسة نيون في اجتماع الدول الأطراف الذي سيعقد في حزيران/يونيه 2023.

الصندوق الاستثماري لقانون البحار

في تشرين الأول/أكتوبر 2009، أنشأت المحكمة، عملا بالمادة 5-6 من نظامها المالي، صندوقا استثماريا لقانون البحار. والغرض من هذا الصندوق الاستثماري هو تشجيع النهوض بالموارد البشرية في البلدان النامية في مجال قانون البحار وفي الشؤون البحرية عموما. ووردت، بين عامي 2009 و 2021، عدة مساهمات إلى الصندوق الاستثماري من مصادر مختلفة (معهد كوريا البحري وقبرص والصين وشركة كورويند). وخلال الفترة المالية 2022، تلقت المحكمة مساهمتين من معهد كوريا البحري يبلغ مجموعهما 31 000 يورو، ومساهمة من قبرص بمبلغ 15 000 يورو، ومساهمة من فرنسا بمبلغ 10 000 يورو، ومساهمة من الصندوق الاستثماري لجمهورية كوريا بمبلغ 30 000 يورو. ومنذ تموز/يوليه 2012، استُخدم الصندوق الاستثماري لدعم برنامج التدريب الداخلي الذي تديره المحكمة، ولتقديم المساعدة المالية للمتدربين القادمين من بلدان نامية، ولتمويل حلقات العمل الإقليمية. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ رصيد المجموع الاحتياطي 282 320 يورو. وسُيَعَمَّمُ البيان المالي المراجع للصندوق الاستثماري في اجتماع الدول الأطراف الذي سيعقد في حزيران/يونيه 2023.

الصندوق الاستثماري لجمهورية كوريا

في شباط/فبراير 2020، تلقت المحكمة تبرعا من جمهورية كوريا بمبلغ 195 595 دولارا. ووردت مساهمة أخرى من جمهورية كوريا بمبلغ 176 033 دولارا، في تشرين الأول/أكتوبر 2021. ونُقل المبلغان

إلى حساب مصرفي منفصل وحُولاً إلى مبلغٍ 171 831 يورو و 148 014 يورو، على التوالي. وُفُتِحَ الصندوق الاستثماري لتقديم المساعدة المالية من أجل تنظيم حلقة عمل للمستشارين القانونيين في المحكمة. وكان من المقرر تنظيم حلقة العمل تلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بيد أنه تعين تأجيلها إلى آذار/مارس 2022 بسبب جائحة كوفيد-19. وخلال الفترة المالية 2022، تلقت المحكمة تبرعا من جمهورية كوريا بمبلغ 197 844 يورو (200 000 دولار). وبلغ رصيد الصندوق الاستثماري 227 268 يورو، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

الملاحظة 38

الترتيبات المؤسسية

أعدت السجلات المالية للمحكمة باستخدام مجموعة البرمجيات المالية Infor SunSystems. وقد أذنت رئيسة قلم المحكمة، السيدة زيمينا هينريتشس أويارس، بالبيانات المالية والملاحظات على البيانات المالية، في 10 شباط/فبراير 2023.

التذييل الثاني

حالة الاشتراكات المقدمة إلى المحكمة الدولية لقانون البحار في الفترة من 1996 إلى 2022، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

(باليورو)

الدول الأطراف	2022 جدول الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)	فترات الميزانية السابقة (2018-1996)	فترة الميزانية السابقة (2020-2019)	فترة الميزانية الحالية ^(أ) (2022-2021)	المجموع ^(أ)	المدفوعات	الاشتراكات غير المسددة			
							فترات الميزانية السابقة ^(ب) (2018-1996)	فترة الميزانية السابقة (2020-2019)	فترة الميزانية الحالية ^(ج) 2021	المجموع ^(د) غير المسدد
ألبانيا	0,0108	16 029	2 196	2 592	20 817	22 015	—	—	—	(1 198)
الجزائر	0,1867	260 533	41 021	44 698	346 252	362 420	—	—	—	(16 168)
أنغولا	0,0135	20 989	2 744	3 238	26 971	25 745	—	—	1 225	1 225
أنتيغوا وبربودا	0,0100	16 613	2 034	2 394	21 041	15 567	1 046	2 034	2 394	5 474
الأرجنتين	1,2382	1 530 528	247 968	296 368	2 074 864	1 926 681	—	—	148 183	148 183
أرمينيا	0,0100	14 126	2 034	2 394	18 554	19 677	—	—	—	(1 123)
أستراليا	2,9907	4 293 951	623 900	715 818	5 633 669	5 949 174	—	—	—	(315 505)
النمسا	0,9161	1 995 222	191 683	219 280	2 406 185	2 406 185	—	—	—	(0)
أذربيجان	0,0663	19 402	14 953	15 872	50 227	50 227	—	—	—	—
جزر البهاما	0,0244	36 245	4 393	5 830	46 468	46 467	—	—	—	—
البحرين	0,0677	75 340	12 901	16 194	104 435	104 405	—	—	30	30
بنغلاديش	0,0135	20 079	2 744	3 238	26 061	27 557	—	—	—	(1 497)
بربادوس	0,0100	19 925	2 034	2 394	24 353	24 352	—	—	—	(0)
بيلاروس	0,0663	64 810	14 405	15 872	95 087	95 077	—	—	10	10
بلجيكا	1,1110	2 319 968	234 076	265 922	2 819 966	2 819 966	—	—	—	(0)
بليز	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	15 432	1 046	2 034	2 394	5 474
بنن	0,0100	15 970	2 034	2 394	20 398	17 281	—	724	2 394	3 118

الدول الأطراف	2022 جدول الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)		الاشتراكات المقررة				الاشتراكات غير المسددة			
	فترة الميزانية السابقة ^(١)		فترة الميزانية الحالية ^(١)		المجموع ^(١)	المدفوعات	فترات الميزانية السابقة ^(٢)		فترة الميزانية الحالية ^(٢)	المجموع ^(٢)
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	0,0217	20 166	3 844	5 182	29 192	24 483	-	-	4 709	4 709
البوسنة والهرسك	0,0162	25 029	3 430	3 886	32 345	32 345	-	-	-	-
بوتسوانا	0,0189	32 560	3 842	4 534	40 936	43 176	-	-	-	(2 241)
البرازيل	3,9894	4 720 877	928 799	954 856	6 604 532	6 061 634	-	-	542 897	542 897
بروني دار السلام	0,0338	64 174	7 408	8 098	79 680	82 803	-	-	-	(3 123)
بلغاريا	0,0622	74 060	12 488	14 900	101 448	109 883	-	-	-	(8 435)
بوركينافاسو	0,0100	13 096	2 034	2 394	17 524	15 754	-	-	1 770	1 770
كابو فيردي	0,0100	16 547	2 034	2 394	20 975	20 975	-	-	-	(0)
الكاميرون	0,0176	24 295	3 157	4 210	31 662	18 349	5 945	3 157	4 210	13 312
كندا	3,6998	5 498 305	775 919	885 542	7 159 766	7 552 629	-	-	-	(392 863)
تشاد	0,0100	9 385	2 034	2 394	13 813	6 016	3 369	2 034	2 394	7 797
شيلي	0,5508	551 364	110 604	131 828	793 796	793 796	-	-	-	-
الصين	16,2457	7 815 924	2 735 825	3 888 414	14 440 163	16 740 421	-	-	-	(2 300 258)
جزر القمر	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	94	16 384	2 034	2 394	20 812
الكونغو	0,0100	10 245	2 034	2 394	14 673	5 288	4 957	2 034	2 394	9 385
جزر كوك ^(٤)	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	20 908	-	-	-	(2)
كوستاريكا	0,0839	72 751	14 963	20 082	107 796	101 436	-	-	6 361	6 361
كوت ديفوار	0,0176	22 847	3 021	4 210	30 078	24 433	-	1 434	4 210	5 644
كرواتيا	0,1042	172 271	24 143	24 940	221 354	221 353	-	-	-	-
كوبا	0,1083	125 546	19 903	25 912	171 361	171 360	-	-	-	(0)
قبرص	0,0487	97 657	10 838	11 660	120 155	125 544	-	-	-	(5 389)
تشيكيا	0,4209	643 074	89 867	100 732	833 673	884 719	-	-	-	(51 047)
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0,0135	17 599	2 471	3 238	23 308	94	17 505	2 471	3 238	23 214

2022 جدول الأنصبة المقررة				الاشتراكات المقررة				الاشتراكات غير المسددة			
الدول الأطراف	(النسبة المئوية)	فترات الميزانية السابقة (2018-1996)	فترة الميزانية السابقة ^(١) (2020-2019)	فترة الميزانية الحالية ^(١) (2022-2021)	المجموع ^(١)	المدفوعات	السابقة ^(٢) (2018-1996)	فترة الميزانية السابقة (2020-2019)	فترة الميزانية الحالية ^(٢) 2021	المجموع ^(٢) غير المسدد	
الدانمرك	0,7497	1 241 076	156 147	179 440	1 576 663	1 576 663	—	—	—	—	
جيبوتي	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	4 281	12 197	2 034	2 394	16 625	
دومينيكا	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	17 780	—	732	2 394	3 126	
الجمهورية الدومينيكية	0,0717	51 773	13 588	17 166	82 527	82 295	—	—	232	232	
إكوادور	0,1083	43 050	20 177	25 912	89 139	77 817	—	—	11 322	11 322	
مصر	0,2517	246 432	46 393	60 246	353 071	373 636	—	—	—	(20 566)	
غينيا الاستوائية	0,0217	17 856	3 570	5 182	26 608	11 758	6 098	3 570	5 182	14 850	
إستونيا	0,0528	51 550	10 566	12 632	74 748	81 360	—	—	—	(6 613)	
إسواتيني	0,0100	6 314	2 034	2 394	10 742	4 411	1 903	2 034	2 394	6 331	
الاتحاد الأوروبي ^(٣)	غير متوفر	1 544 274	185 000	220 000	1 949 274	1 949 274	—	—	—	—	
فيجي	0,0100	16 886	2 034	2 394	21 314	20 410	—	—	904	904	
فنلندا	0,5697	1 250 449	120 330	136 362	1 507 141	1 569 545	—	—	—	(62 404)	
فرنسا	5,9908	14 001 087	1 274 080	1 433 904	16 709 071	16 709 071	—	—	—	—	
غابون	0,0203	31 619	4 390	4 858	40 867	34 614	—	1 394	4 858	6 252	
غامبيا	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	458	16 020	2 034	2 394	20 448	
جورجيا	0,0108	29 543	2 196	2 592	34 331	35 529	—	—	—	(1 198)	
ألمانيا	8,2413	19 324 640	1 712 280	1 972 548	23 009 468	23 009 467	—	—	—	(0)	
غانا	0,0203	22 373	4 254	4 858	31 485	29 525	—	—	1 960	1 960	
اليونان	0,4953	1 292 204	114 815	118 548	1 525 567	1 525 567	—	—	—	—	
غرينادا	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	22 059	—	—	—	(1 153)	
غواتيمالا	0,0487	62 893	8 786	11 660	83 339	77 524	—	—	5 815	5 815	
غينيا	0,0100	16 751	2 034	2 394	21 179	94	16 657	2 034	2 394	21 085	
غينيا - بيساو	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	94	16 384	2 034	2 394	20 812	

2022 جدول الأنصبة المقررة				الاشتراكات المقررة				الاشتراكات غير المسددة			
الدول الأطراف	(النسبة المئوية)	فترات الميزانية السابقة (2018-1996)	فترة الميزانية السابقة ^(١) (2020-2019)	فترة الميزانية الحالية ^(١) (2022-2021)	المجموع ^(١)	المدفوعات	السابقة ^(٢) (2018-1996)	فترة الميزانية السابقة (2020-2019)	فترة الميزانية الحالية ^(٢) 2021	المجموع ^(٢) غير المسدد	
غيانا	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	22 544	—	—	—	(1 639)	
هايتي	0,0100	16 613	2 034	2 394	21 041	20 128	—	—	913	913	
هندوراس	0,0122	17 379	2 333	2 916	22 628	18 765	—	947	2 916	3 863	
هنغاريا	0,2788	418 923	50 377	66 724	536 024	570 268	—	—	—	(34 245)	
آيسلندا	0,0379	76 826	7 000	9 070	92 896	98 327	—	—	—	(5 431)	
الهند	1,1286	1 165 458	215 612	270 132	1 651 202	1 808 571	—	—	—	(157 368)	
إندونيسيا	0,7348	583 735	143 686	175 878	903 299	903 299	—	—	—	(0)	
العراق	0,1746	131 364	35 403	41 784	208 551	192 746	—	—	15 805	15 805	
أيرلندا	0,5021	874 433	96 892	120 166	1 091 491	1 157 560	—	—	—	(66 069)	
إيطاليا	4,4752	11 270 506	967 934	1 071 136	13 309 576	13 786 359	—	—	—	(476 783)	
جامايكا	0,0108	22 750	2 333	2 592	27 675	27 674	—	—	—	—	
اليابان	11,5892	33 018 822	2 503 056	2 773 876	38 295 754	38 295 754	—	—	—	(0)	
الأردن	0,0284	32 183	5 627	6 802	44 612	44 613	—	—	—	(0)	
كينيا	0,0325	25 983	5 765	7 774	39 522	39 522	—	—	—	(0)	
كيريباس	0,0100	14 126	2 034	2 394	18 554	18 513	—	—	41	41	
الكويت	0,3410	496 201	73 676	81 622	651 499	651 877	—	—	—	(377)	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0,0100	15 706	2 034	2 394	20 134	19 230	—	—	904	904	
لاتفيا	0,0636	59 239	13 309	15 224	87 772	95 273	—	—	—	(7 501)	
لبنان	0,0636	70 574	12 762	15 224	98 560	78 855	—	4 481	15 224	19 705	
ليسوتو	0,0100	11 312	2 034	2 394	15 740	—	11 312	2 034	2 394	15 740	
ليبيريا	0,0100	10 032	2 034	2 394	14 460	11 780	—	286	2 394	2 680	
ليتوانيا	0,0961	95 627	19 623	22 996	138 246	149 804	—	—	—	(11 558)	

الدول الأطراف	2022 جدول الأنصبة المقكرة (النسبة المئوية)		الاشتراكات المقررة				الاشتراكات غير المسددة			
	فترة الميزانية السابقة ^(١)		فترة الميزانية الحالية ^(١)		المجموع ^(١)	المدفوعات	فترات الميزانية السابقة ^(٢)		المجموع ^(٢)	غير المسدد
	(2018-2019)	(2020-2021)	(2018-1996)	(2022-2021)			(2020-2019)	الحالية ^(٢) 2021		
لكسمبرغ	0,0907	164 479	17 977	21 702	204 158	204 158	—	—	(0)	
مدغشقر	0,0100	14 819	2 034	2 394	19 247	16 126	—	727	2 394	3 121
ملاوي	0,0100	8 300	2 034	2 394	12 728	—	8 300	2 034	2 394	12 728
ماليزيا	0,4615	548 084	90 985	110 450	749 519	801 650	—	—	—	(52 131)
ملديف	0,0100	15 176	2 034	2 394	19 604	19 604	—	—	—	(0)
مالي	0,0100	16 677	2 034	2 394	21 105	20 171	—	—	934	934
مالطة	0,0230	36 227	4 529	5 506	46 262	49 116	—	—	—	(2 854)
جزر مارشال	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	15 892	585	2 034	2 394	5 013
موريتانيا	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	24 058	—	—	—	(3 152)
موريشيوس	0,0149	26 115	3 156	3 562	32 833	32 833	—	—	—	—
المكسيك	1,7484	4 069 076	374 150	418 478	4 861 704	4 861 703	—	—	—	(1)
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	18 027	—	485	2 394	2 879
موناكو	0,0149	19 344	2 882	3 562	25 788	25 788	—	—	—	—
منغوليا	0,0100	16 613	2 034	2 394	21 041	22 240	—	—	—	(1 199)
الجيل الأسود	0,0100	11 721	2 034	2 394	16 149	13 121	—	634	2 394	3 028
المغرب	0,0744	81 685	14 958	17 814	114 457	114 457	—	—	—	—
موزامبيق	0,0100	16 280	2 034	2 394	20 708	20 709	—	—	—	(0)
ميانمار	0,0135	21 046	2 744	3 238	27 028	28 525	—	—	—	(1 497)
ناميبيا	0,0122	19 686	2 606	2 916	25 208	15 850	3 836	2 606	2 916	9 358
ناورو	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	20 906	—	—	—	—
نيبال	0,0100	15 927	2 034	2 394	20 355	21 905	—	—	—	(1 549)
هولندا	1,8350	3 994 106	389 388	439 208	4 822 702	4 822 702	—	—	—	—
نيوزيلندا	0,3938	581 364	76 715	94 254	752 333	798 683	—	—	—	(46 350)

الدول الأطراف	2022 جدول الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)				الاشتراكات المقررة				الاشتراكات غير المسددة			
	فترة الميزانية السابقة (2018-1996)				فترة الميزانية السابقة (2020-2019)				فترة الميزانية السابقة (2020-2019)			
	المجموع (أ)	فترة الميزانية الحالية (ب)	فترة الميزانية السابقة (ج)	المجموع (د)	المجموع (أ)	فترة الميزانية الحالية (ب)	فترة الميزانية السابقة (ج)	المجموع (د)	المجموع (أ)	فترة الميزانية الحالية (ب)	فترة الميزانية السابقة (ج)	المجموع (د)
نيكاراغوا	0,0100	15 446	2 034	2 394	19 874	20 795	—	—	—	—	—	(921)
النيجر	0,0100	5 535	2 034	2 394	9 963	0	5 535	2 034	2 394	2 394	9 963	9 963
نيجيريا	0,3383	190 335	63 000	80 974	334 309	162 317	28 017	63 000	80 974	80 974	171 991	171 991
نيوي ^(د)	0,0100	11 721	2 034	2 394	16 149	13 031	—	724	2 394	2 394	3 118	3 118
مقدونيا الشمالية	0,0100	17 180	2 034	2 394	21 608	13 315	3 865	2 034	2 394	2 394	8 293	8 293
النرويج	1,0203	1 780 488	219 931	244 220	2 244 639	2 244 639	—	—	—	—	(0)	(0)
عُمان	0,1556	186 224	31 287	37 248	254 759	254 758	—	—	—	—	—	—
باكستان	0,1556	164 512	28 551	37 248	230 311	211 348	—	—	—	—	18 964	18 964
بالاو	0,0100	16 371	2 034	2 394	20 799	20 125	—	—	—	675	675	675
بنما	0,0609	51 522	10 845	14 576	76 943	77 149	—	—	—	—	(206)	(206)
بابوا غينيا الجديدة	0,0135	17 100	2 393	3 238	22 731	14 313	2 787	2 393	3 238	3 238	8 418	8 418
باراغواي	0,0217	25 787	4 118	5 182	35 087	43 045	—	—	—	—	(7 959)	(7 959)
الفلبين	0,2774	251 239	50 787	66 400	368 426	368 425	—	—	—	—	—	—
بولندا	1,0853	1 384 494	225 441	259 768	1 869 703	1 995 181	—	—	—	—	(125 478)	(125 478)
البرتغال	0,4736	1 064 360	101 803	113 364	1 279 527	1 332 385	—	—	—	—	(52 859)	(52 859)
قطر	0,3816	268 423	75 614	91 340	435 377	435 377	—	—	—	—	(0)	(0)
جمهورية كوريا	3,0678	4 356 131	590 964	734 280	5 681 375	5 681 377	—	—	—	—	(0)	(0)
جمهورية مولدوفا	0,0100	11 525	2 034	2 394	15 953	17 076	—	—	—	—	(1 123)	(1 123)
رومانيا	0,2679	296 471	52 424	64 132	413 027	460 321	—	—	—	—	(47 293)	(47 293)
الاتحاد الروسي	3,2546	4 184 337	753 502	778 978	5 716 817	5 993 378	—	—	—	—	(276 561)	(276 561)
سانت كيتس ونيفس	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	13 911	2 567	2 034	2 394	2 394	6 995	6 995
سانت لوسيا	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	22 038	—	—	—	—	(1 132)	(1 132)
سانت فنسنت وجزر غرينادين	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	21 316	—	—	—	—	(410)	(410)

الدول الأطراف	2022 جدول الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)		الاشتراكات المقررة				الاشتراكات غير الممددة			
	فترة الميزانية السابقة (2018-1996)		فترة الميزانية السابقة (2020-2019)		فترة الميزانية الحالية (2022-2021)		فترة الميزانية السابقة (2020-2019)		فترة الميزانية الحالية (2021-2020)	
	المجموع (أ)		المجموع (أ)		المجموع (أ)		المجموع (أ)		المجموع (أ)	
	المدفوعات		المدفوعات		المدفوعات		المدفوعات		المدفوعات	
ساموا	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	22 080	—	—	—	(1 174)
سان تومي وبرينسيبي	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	94	16 384	2 034	2 394	20 812
المملكة العربية السعودية	1,5860	1 834 147	318 091	379 610	2 531 848	2 531 848	—	—	—	—
السنغال	0,0100	17 160	2 034	2 394	21 588	18 404	—	790	2 394	3 184
صربيا	0,0379	75 622	8 232	9 070	92 924	92 924	—	—	—	(0)
سيشيل	0,0100	16 613	2 034	2 394	21 041	19 844	—	—	1 197	1 197
سيراليون	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	21 175	—	—	—	(269)
سنغافورة	0,6563	806 647	127 905	157 092	1 091 644	1 167 191	—	—	—	(75 546)
سلوفاكيا	0,2070	235 535	42 948	49 556	328 039	351 252	—	—	—	(23 213)
سلوفينيا	0,1028	205 308	21 953	24 616	251 877	263 719	—	—	—	(11 841)
جزر سليمان	0,0100	16 083	2 034	2 394	20 511	17 509	—	608	2 394	3 002
الصومال	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	94	16 384	2 034	2 394	20 812
جنوب أفريقيا	0,3681	798 942	87 238	88 100	974 280	974 280	—	—	—	(0)
إسبانيا	2,9041	6 414 706	629 599	695 088	7 739 393	7 739 394	—	—	—	(0)
سري لانكا	0,0595	45 162	10 296	14 252	69 710	62 584	—	—	7 126	7 126
دولة فلسطين	0,0108	3 957	2 118	2 592	8 667	7 774	—	—	893	893
السودان	0,0135	21 364	2 744	3 238	27 346	1 060	20 304	2 744	3 238	26 286
سورينام	0,0100	16 005	2 034	2 394	20 433	14 147	1 858	2 034	2 394	6 286
السويد	1,2260	2 408 586	255 488	293 452	2 957 526	2 957 526	—	—	—	—
سويسرا	1,5576	1 432 910	314 380	372 808	2 120 098	2 120 098	—	—	—	—
تايلند	0,4154	253 693	82 065	99 438	435 196	490 600	—	—	—	(55 404)
تيمور - ليشتي	0,0100	6 061	2 034	2 394	10 489	10 481	—	—	8	8
توغو	0,0100	16 545	2 034	2 394	20 973	22 096	—	—	—	(1 123)

الدول الأطراف	جدول 2022 الأنصبة المقررة (النسبة المئوية)		الاشتراكات المقررة				الاشتراكات غير المسددة			
	فترة الميزانية السابقة (2018-1996)		فترة الميزانية السابقة (2020-2019)		فترة الميزانية الحالية (2022-2021)		فترة الميزانية السابقة (2020-2019)		فترة الميزانية الحالية (2021-2020)	
	المجموع (أ)	المجموع (ب)	المجموع (ج)	المجموع (د)	المجموع (هـ)	المجموع (و)	المجموع (ز)	المجموع (ح)	المجموع (ط)	المجموع (ي)
تونغا	0,0100	16 478	2 034	2 394	20 906	18 783	—	—	2 123	2 123
ترينيداد وتوباغو	0,0541	71 987	10 157	12 956	95 100	100 745	—	—	—	(5 645)
تونس	0,0338	72 515	7 272	8 098	87 885	87 885	—	—	—	—
توفالو	0,0100	14 126	2 034	2 394	18 554	7 449	6 677	2 034	2 394	11 105
أوغندا	0,0108	17 330	2 333	2 592	22 255	23 774	—	—	—	(1 519)
أوكرانيا	0,0771	183 468	21 938	18 462	223 868	223 868	—	—	—	(0)
المملكة المتحدة	6,1803	13 090 579	1 239 153	1 479 250	15 808 982	15 808 982	—	—	—	(0)
جمهورية تنزانيا المتحدة	0,0135	18 333	2 744	3 238	24 315	18 935	—	2 142	3 238	5 380
أوروغواي	0,1177	112 591	22 782	28 180	163 553	166 669	—	—	—	(3 116)
فانواتو	0,0100	15 619	2 034	2 394	20 047	20 047	—	—	—	—
فييت نام	0,1042	67 617	18 532	24 940	111 089	111 089	—	—	—	—
اليمن	0,0135	20 990	2 744	3 238	26 972	10 946	10 043	2 744	3 238	16 025
زامبيا	0,0122	16 677	2 255	2 916	21 848	94	16 583	2 255	2 916	21 754
زيمبابوي	0,0100	18 282	2 034	2 394	22 710	2 632	15 650	2 034	2 394	20 078
المجموع	100,00	171 093 188	20 521 200	24 155 000	215 769 441	219 102 336	290 200	143 763	986 423	1 420 386

(أ) يخضع المجموع للفروق الناشئة عن طرح الكسور.

(ب) لم يسدد ما مجموعه 10 دول من الدول الأطراف اشتراكاتها كاملة للفترة 1996-2004. والمبلغ غير المسدد عن تلك الفترة هو 34 041 يورو. ولم يسدد ما مجموعه 11 دولة طرفاً بعد أي اشتراكات في ميزانيات المحكمة.

(ج) تعبر الأرقام الموجودة بين قوسين عن مبالغ دائنة مرحلة إلى عام 2023 (مجموعها: 4 753 285 يورو).

(د) ليست عضواً في الأمم المتحدة؛ واحتسب اشتراكها على أساس الحد الأدنى.

(هـ) اشتراكات متفق عليها طبقاً للنظام المالي للمحكمة. وبالنسبة لفترة الميزانية 2021-2022، انظر الوثيقة SPLOS/30/17.

التذييل الثالث

تقارير الأداء عن المِنح المقدمة إلى المحكمة الدولية لقانون البحار

(اليورو)

ألف - منحة مؤسسة نيبون للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

2022	
الإيرادات	
233 930	المنحة الواردة من مؤسسة نيبون
—	إيرادات الفوائد
853	إيرادات متنوعة
21	المكاسب الناجمة عن أسعار الصرف
234 804	صافي الإيرادات
المصروفات	
141 715	المشاركون (بدل المعيشة والسفر والتأمين)
39 607	المحاضرون (بدل المعيشة والسفر)
41 715	النفقات الإدارية العامة
405	الضرائب غير القابلة للاسترداد
—	الخسائر الناجمة عن أسعار الصرف
223 441	مجموع المصروفات
11 363	الفائض للفترة
الأصول	
98 256	الودائع النقدية والودائع لأجل
1 134	الحسابات المستحقة القبض
5 820	المصروفات المدفوعة مقدماً
105 210	مجموع الأصول
الخصوم	
4 604	الحسابات المستحقة الدفع
4 604	مجموع الخصوم
صافي الأصول/حقوق الملكية	
114 674	الفائض للفترة السابقة
(25 431)	إعادة الفائض
11 363	الفائض للفترة المالية 2022
100 606	مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية
105 210	مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

باء - الصندوق الاستئماني لقانون البحار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

2022	
	الإيرادات
86 000	التبرعات
—	إيرادات الفوائد
(2)	الخسائر الناجمة عن أسعار الصرف
85 998	صافي الإيرادات
	المصروفات
20 794	برنامج التدريب الداخلي
20 232	حلقات العمل
1 146	الرسوم المصرفية
137	الضرائب غير القابلة للاسترداد
42 309	مجموع المصروفات
43 689	الفائض للفترة
	الأصول
282 349	الودائع النقدية والودائع لأجل
—	الحسابات المستحقة القبض
282 349	مجموع الأصول
	الخصوم
29	الحسابات المستحقة الدفع
29	مجموع الخصوم
	صافي الأصول/حقوق الملكية
238 631	الفائض للفترة السابقة
43 689	الفائض للفترة المالية 2022
282 320	مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية
282 349	مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

جيم - الصندوق الاستئماني لجمهورية كوريا للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

2022	
	الإيرادات
197 844	التبرعات
—	إيرادات الفوائد
32	أرباح أو خسائر ناجمة عن تقلب أسعار الصرف
588	إيرادات متنوعة
198 464	صافي الإيرادات
	المصروفات
21 267	التذاكر وبديل الإقامة اليومي (القضاة)
13 346	التذاكر وبديل الإقامة اليومي (المحاضرون)
151 573	التذاكر وبديل الإقامة اليومي (المشاركون)
23 233	أماكن الإقامة
11 529	المساعدة المؤقتة العامة
20 688	الضيافة
1 811	الرسوم المصرفية
65	الضرائب غير القابلة للاسترداد
1 752	المصروفات الإدارية
40 000	بناء القدرات (الأكاديمية الصيفية للمؤسسة الدولية لقانون البحار وبرنامج التدريب الداخلي للمحكمة الدولية لقانون البحار)
285 264	مجموع المصروفات
86 800-	الفائض للفترة
	الأصول
222 232	الودائع النقدية والودائع لأجل
5 279	المبالغ الضريبية المستحقة القبض
227 511	مجموع الأصول
	الخصوم
242	الحسابات المستحقة الدفع
242	مجموع الخصوم
	صافي الأصول/حقوق الملكية
314 068	الفائض للفترة السابقة
86 800-	العجز للفترة المالية 2022
227 268	مجموع صافي الأصول/حقوق الملكية
227 510	مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

التذييل الرابع

إجراءات مراجعة الحسابات ونتائج نطاق مراجعة الحسابات الإضافية

طبقا للمهمة التي كُلِّفنا بها، قمنا بمراجعة الجوانب التالية من إجراءات التشغيل، إضافةً إلى المراجعة التي أجريناها للبيانات المالية للمحكمة الدولية لقانون البحار، في هامبورغ، للفترة المالية من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022:

(أ) ما إذا كانت النفقات المتكبدة خلال الفترة المالية مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(ب) ما إذا كانت النفقات المتكبدة قد أدن بها الطرف المعين لذلك الغرض على النحو الواجب في لائحة المحكمة أو في النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة؛

(ج) ما إذا كان الموظفون والأشخاص الذين يتقاضون أجورهم من المحكمة قد جرى استخدامهم أو التعاقد معهم وفقا للطريقة المنصوص عليها في لائحة المحكمة أو في النظامين الإداري والأساسي لموظفي المحكمة؛

(د) ما إذا اشترت السلع والخدمات وفقا للإجراءات المنصوص عليها في النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة وللمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(هـ) ما إذا كانت السلع والخدمات التي اشترت تتماشى مع الميزانية المعتمدة ومسجلة حسب الأصول وغير زائدة عن الحاجة بالنظر إلى ظروف المحكمة ومهامها؛

(و) ما إذا كانت المنح المقدمة إلى المحكمة من مؤسسة نيبون والصندوق الاستئماني لقانون البحار، والمودعة في حسابات استئمانية منفصلة، تُدار وفقا لمذكرات التفاهم والاختصاصات ذات الصلة.

وفي إطار مراجعتنا للبيانات المالية، قمنا بالإجراءات الإضافية الواردة أدناه.

1 - اعتماد المصروفات

قمنا، حسب التعليمات، بمراجعة ما إذا كانت المصروفات المتكبدة خلال الفترة المالية 2022 تتفق مع الاعتمادات التي وافق عليها اجتماع الدول الأطراف.

فمن أصل الميزانية المعتمدة للفترة المالية 2022 البالغة 12 077 500 يورو، أنفق مبلغ إجماليه 10 749 904 يورو من الأموال المرصودة لبنود الميزانية المعتمدة، وهو ما أسفر عن تحقيق وفورات بمبلغ 1 327 596 يورو (انظر التذييل الأول). وكان الإنفاق من الميزانية الإجمالية أقل مما كان مقررا، ولم تحدث زيادة في الإنفاق عما كان معتمدا في بنود الميزانية. ونشير هنا أيضا إلى الشروحات الواردة في الملاحظات على البيانات المالية والتقرير المالي في التذييل الأول.

2 - الإذن بالنفقات

قمنا بمراجعة إجراءات الإذن بالنفقات، على النحو المجل في النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة وأجرينا اختبارات على أساس العينات المأخوذة لمعرفة ما إذا كانت المحكمة قد التزمت التزاما دقيقا بهذه الإجراءات من جميع جوانبها الجوهرية.

ولم يلفت انتباهنا أي شيء ذي شأن نتيجة للعمل المنجز . ونرى أن إجراءات الإذن بالنفقات قد نُفذت وفقا للائحة المحكمة وللنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

3 - إجراءات استقدام الموظفين/التعاقد معهم

استقدمت المحكمة، خلال الفترة المالية 2022، موظفين جديدين اثنين. وراجعنا على أساس العينات المأخوذة مدى تطابق إجراءات استقدام هؤلاء الموظفين الجدد والتعاقد معهم مع لائحة المحكمة ومع النظامين الإداري والأساسي لموظفي المحكمة.

ولم يلفت انتباهنا أي شيء ذي شأن نتيجة للعمل المنجز . وقد نُفذت المحكمة إجراءات استقدام الموظفين والتعاقد معهم وفقا للائحة المحكمة أو للنظامين الإداري والأساسي لموظفي المحكمة.

4 - إجراءات شراء السلع والخدمات

أجرينا مراجعة لمعرفة ما إذا كانت الإجراءات التي تتبعها المحكمة في عملية الطلبات متطابقة مع النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة (أي ما إذا كانت قد اشتملت على طلبات تقديم عطاءات أو مناقصات، وتحليل المناقصات بصورة نزيهة، وإبرام عقود كتابية وما إلى ذلك) وأجرينا اختبارات على أساس العينات المأخوذة لمعرفة ما إذا كانت المحكمة قد التزمت بتلك الإجراءات من جميع جوانبها الجوهرية.

ولم يلفت انتباهنا أي شيء ذي شأن نتيجة للعمل المنجز . ونرى أن إجراءات الإذن بالنفقات قد نُفذت وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة.

5 - التدقيق في ما إذا كانت السلع والخدمات التي جرى شراؤها تتماشى مع الميزانية المعتمدة ومسجلة حسب الأصول وغير زائدة عن الحاجة بالنظر إلى ظروف المحكمة ومهامها

قمنا بإجراءات مراجعة الحسابات لتحديد ما يلي: (أ) هل أدرجت النفقات المبلغ بها للفترة المالية حسب الأصول في بيان الإيرادات والنفقات وصرفت من اعتمادات البند الصحيح في الميزانية؛ و (ب) هل كانت السلع والخدمات المشتراة لازمة أو غير زائدة عن الحاجة بالنظر إلى ظروف المحكمة ومهامها.

ونرى أن النفقات الخاصة بالفترة المالية أدرجت حسب الأصول في بيان الإيرادات والنفقات وصرفت من اعتمادات البند الصحيح في الميزانية؛ أما حالات التجاوز في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية التي حدثت خلال الفترة المالية، فقد أمكن تبريرها بشكل معقول، حيث تم تعويضها بوفورات تحققت تحت بنود أخرى من الميزانية. وفيما يتعلق بالمعدات التي اشترت خلال الفترة المالية 2021، فقد قُيدت حسب الأصول في قائمة الجرد، وهي تُستخدم حسبما تقتضيه ظروف المحكمة ومهامها.

6 - الفحص المتعلق بمنحة مؤسسة نيبون، والصندوق الاستثماري لقانون البحار، والصندوق الاستثماري لجمهورية كوريا

منحة مؤسسة نيبون

قمنا بمراجعة ما إذا كانت المنحة المقدمة للمحكمة من مؤسسة نيبون، والمودعة في حساب استثماري مستقل، تُدار وفقا لاتفاقات منحة مؤسسة نيبون.

وبناء على ما جاء في الاتفاقات، تبرعت مؤسسة نيبون بمبلغ قدره 234 804 يورو في الفترة 2022 لبرنامج مؤسسة نيبون الخاص بالمحكمة الدولية لقانون البحار المعني ببناء القدرات والتدريب في ميدان تسوية المنازعات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. والغرض من المنحة هو تمويل نفقات المشاركين من البلدان النامية في البرنامج المذكور أعلاه. واستُثمرت منحة المؤسسة في حساب مصرفي خاص.

وخلال الفترة المالية 2022، سُحب مبلغ قدره 233 441 يورو من منحة المؤسسة بهدف تمويل أنشطة البرنامج. وفي الفترة المالية نفسها، انضم إلى البرنامج مشاركون من عدة بلدان نامية. وحتى تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ رصيد الحساب المصرفي الخاص لمنحة مؤسسة نيبون 98 256 يورو.

ونحيلُ أيضا إلى تقرير الأداء عن مؤسسة نيبون الوارد في التذييل الثالث.

الصندوق الاستئماني لقانون البحار

قُدمت للصندوق الاستئماني تبرعات بلغ مجموعها 86 000 يورو، على النحو الموضح في التقرير المالي الوارد في التذييل الأول. وفتح حساب مصرفي خاص للصندوق الاستئماني. وخلال الفترة المالية 2022، سُحب مبلغ قدره 20 794 يورو لتمويل برنامج التدريب الداخلي، وسُحب مبلغ قدره 23 232 يورو لتمويل حلقات عمل المحكمة.

وبلغ رصيد الحساب المصرفي الخاص 282 349 يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

ونحيلُ أيضا إلى تقرير الأداء عن الصندوق الاستئماني الوارد في التذييل الثالث.

الصندوق الاستئماني لجمهورية كوريا

تأسس هذا الصندوق الاستئماني في عام 2020. وقُدمت للصندوق الاستئماني تبرعات إجمالية بلغت 198 464 يورو على النحو الموضح في التقرير المالي الوارد في التذييل الأول. وفتح حساب مصرفي خاص للصندوق الاستئماني.

وخلال الفترة المالية 2022، سُحب مبلغ قدره 186 186 يورو لتغطية تكاليف التذاكر وبدل الإقامة اليومي للقضاة والمحاضرين والمشاركين، وسحب مبلغ آخر قدره 40 000 يورو للأكاديمية الصيفية للمحكمة وللسفر في برنامج التدريب الداخلي.

وبلغ رصيد الحساب المصرفي الخاص 222 232 يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

ونحيلُ أيضا إلى تقرير الأداء عن الصندوق الاستئماني الوارد في التذييل الثالث.